

فهرس ما في كتاب احسن الدلائل

٣

مقدمة في امور ثلثة

٤

الامر الثاني ان العبدة ليست

بحسنة بل كلها فضلة

١٥

فرضية مسح الرجلين ووجوب

غسلهما

٢٠

جواز التيمم والاستنشق مرة

واحدة وجواز صلها بماء واحد

٢٤

عدم كفاية مسح العمامة عن مسح الرأس

٢٨

ما ثبت في الموضوع من الاذكار

٣٥

نقص الموضوع باكل لحم الا ببل

٤

الامر الاول العالم المتدبر يجب عليه ان يعمل بالدين

المخالف لامله ولا يخرج بهذا العمل عن مذهبه

١٠

الامر الثالث ان الجماعة والسودا اعظم للدين

امرنا باتباعهم هو المتمسك بسنة رسول الله

صل الله عليه وسلم سنة احيى به وان كان وحدا

١٨

وجوب التسمية عند الوضوء

٢٢

عدم سنية ثلث مسح الرأس

٢٦

مسح الرقبة

٣٠

نقص الموضوع بمس الذكر

٣٨

غسل الجمعة

٣٣

حكم الا بار التي لم تبلغ دورتها

سنة وثلثين

٥٢

كيف تعل المرأة المبتدعة في

الحيف والملبسة عليها عاداتها

اذا استرددهما

٥٤

خروج وقت الظهر ودخول وقت

العصر اذا صار ظل كل شيء مثله

٥٩

جمع الظهر والعصر في حالة السفر

في وقت المغرب والعشاء في وقت

٦٤

لفظ والدرجة الرفيعة ودورنا

شفاعته وبأرحم الراحمين في

الدعاء بعد الاذان

٥١

وجوب مسح الكفين واستسباب

المسح بالرفيق في التيمم

٥٣

نفع بول الغلام ما لم يطعم الطعام

بخلاف بول الجارية

٥٤

من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع

الشمس فليصل اليها اخرى

٦٣

تقبيل طرفي الاذنين ووضعها

على العينين عند سماع اشهادك

محمد رسول الله في الاذان والاقامة

٦٥

قول الصلوة سنة رسول الله

بعد اذان الجمعة بدعة

٦٨

نية الصلوة باللفظ بدعة

عدم ركبة الفاتحة

وجوب قرعة الفاتحة للمأموم

ولو كانت الصلوة جهرية

رفع اليدين عند المنكبين وحذو

الاذنين وفروعهما

وضع اليدين على الصدر وحث

السرة

جهر الامام والمأموم بالتأمين

يقول الامام التحميد بعد التتميم

الدعاء بين السجدين

الاشارة في التشهد

وجوب قرعة الفاتحة في كل ركعة

رفع اليدين في افتتاح الصلوة مع

الكبير وقبلة وبعده

وضع اليد على الذراع وعلى الكف و

الرسغ واخذ الشمال باليمين

ما يقرع بعد الكبير قبل القرعة

الدعاء في الركوع والسجود

وضع اليدين في السجود بكون الوجه

بينه الكفين ووضعها حذو المنكبين

ثبوت جلسة الاستراحة

التورك في القعدة الاجرة

رفع اليدين عند الركوع وعند القيام منه

والقيام الى الثالثة

رد السلام بالاشارة

في الصلوة

عدم فساد الصلوة باخذ قیاد

الزمن او بالمشي لاخذ الزمن مستقبل

العقلة

كفاية الخطا اذا لم يجد ستره

وتراتلات بالمسلمين او بتسليمة

بالقعدة على الركعتين او بدونها

استسباب الركعتين قبل المغرب

كلام الناسي للصلوة والذي يظن

انه ليس في الصلوة وكذا العمل

الكثير والمخطوط في الصلوة سهوا

حمل الصبيان والمجان والعقل العليل

وان تعدد ولم يتوال في الصلوة لا تبطل بها

ترك استقبال القبلة ساهيا

لا يبطل الصلوة

عدم وجوب الوتر

سنة الركعتين قبل الظهر

قضاء سنة الفجر بعد الفريضة

قبل طلوع الشمس وسنة

قضاء سنة الظهر بعد العصر

كرامة السنن حين الشروع في

الاقامة وبعد ها

سجود السهو بعد التسليمين

وقبلهما

عود المصلي اذا قام من الركعتين

حتى يستتم قائما

صحة الجمعة في كل مكان حتى في البراري

وقد دنع النزاع في اقامة الجمعة

عدم فرضية الترتيب وعدم

وجوبه

اجبار نقصان الصلوة بالسجدة

والسلام بعدها بدو الشهادتين

معه امر جائز

لا تقصر الصلوة في اقل من اربعة برز

البدعات حال الخطبة

ضرورة الفاتحة في صلوة الجنازة

تم الغرض

بسم الله الرحمن الرحيم

المهدي الذي نزل احسن الحديث تنزيلا وجعل احسن الهدى هدى
محمد تميلا صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين سيمعون القول
فيبعون احسنه وعلى من قبيح على آثامهم فيرفضون من القول
او هنه وبعد فيقول العبد الضعيف محمد عمر السدي الحنفي
تجاوز الله عن ذنبه الجلي والظني ابن وحيد العصر فريد الدهر
صاحب القوة القدسية والملكة المملوكية استاذي ومولا في
محمد عبد النبي الكذيري قدس اسراره الله الباري هذه عدة
من المسائل مرشحة باحسن الحج والدلائل جمعتهما بالاستيصال
مع كسر البالي وتكثر البليان مراعيان في ذلك شريطة الانصاف
مجانبا فيه عن طريقة الاعتساف مسمياله باحسن الدلائل

على بعض المسائل ولما استتب هذا الجمع على هذا المنوال ورايته جديرا
بمطالعة ارباب الفضل والكمال حدثنني نفسي ان اخدم به حفرة
من هو كعبة الحجاج كعبة لاهل الاحتياج سمع يوم حول ذراه العالمون
كما ترى الحج بيت الله معتركا اعني القطب الاعظم والغوث
الافخم شجرة نؤاد سيد العرب والعم شيخ طوائف الامم هادي
الانام المهدي الامام مرشد الخلق الداعي الى الحق ما حي انواع
البدع والظلم سلطان الرجال في الجند والعلم لازالت شمس
افاضاة طالعة وبدور ارشاد دانه ساطعة فبعد ذلك لبعثة

بتحفة المحتاج الى قبلة اهل الاحتياج

وقبل الشروع في المعقود نذكر مقدمة متوكلا على المعبود

مقدمة في امور ثلاثة

الامر الاول

ان العالم المتكلم يجب عليه ان يعمل بالحديث المخالف لامامه ولا يخرج
 بهذا العمل عن مذهبه قال السيد ميرزا مظفر جابجا نان في بعض
 محاضراته على ما في المقامات المظفرية در عمل بحديث شيخ محمد حجة
 محدث مدني رحمه الله تعالى رسالة مؤلفة مختصرة آن بفرسي محرمي شود
 قال الله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وقال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به
 حديث صحيح روایت کرده است آنرا ابوالقاسم ابن اسماعيل بن فضل
 اسنهباني در كتاب المجتبى ذكر کرده است در رد عن العلماء كه امام ابوحنيفة
 رضي الله عنه فرموده انكوا قولي بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقول الصابة رضي الله تعالى عنهم وقول مشهور است از آن امام كه

فرموده اذا صح الحديث فهو مذهبي پس كسيكه مهارتي در فن حديث دارد
 و ناسخ از منسوخ و قوي از ضعيف مي شناسد اگر حديث ثابت عمل نمايد
 از مذهب امام برمي آيد چرا كه قول امام اذا ثبت الحديث فهو مذهبي
 نص است درين باب و اگر با وجود اطلاع بر حديث ثابت عمل نكند اين قول
 امام را ترك و اقوي بخبر الرسول خلاف كرده باشد و مخفي نسبت كه
 صحيح يكى از علماء امت جميع حديث را احاطه نكرده است چنانچه قول امام تركوا
 قولي بخبر الرسول نص است بر آن كه جميع حديث با امام نرسیده بلكه
 بعض از آنها فوت شده و جرافوت شود كه مثل خلفاء راشدین كه
 اعلم اهل امت و ملازم صحبت جناب رسالت صلى الله عليه وآله وسلم بودند
 بعض احاديث نيز از آنان فوت شده و ميدانند اين نفع را هر كه
 معرفتي بغير حديث دارد و نكاهي است كه بر افراد امت اتباع پيغمبر واجب

ست و اتباع هیچ یکی ازین ائمه واجب نیست و اهل امت مختارند مذهب
 هر که از مجتهدین خواهند اختیار نمایند و هر که میگوید عمل بحدیث
 از مذهب امام برمی آرد اگر بر حای برین دعوا دارد بیاورد ۴۱ قال
 الشيخ عبد العزيز المحمد الدهلوي في فتاواه وبعد ان سئل عن
 كلام آية الله اكرام الله انما را بمزاولة علوم عربية فهم كتاب وسنت
 بسليقة بي تكلف ملبس شود و حدیثی در یاد که محققان قرن حدیث
 حکم بعبث آن کرده اند و از جمله فقهاء اهل سنت جمعی بر آن رفته بودند
 از مخالفت اجماع بیدار آمد و از استاذان معتبر و شروح و تواتر
 دریافته باشد انتفاء نسخ آنرا پس آن مسلمان را حق و مؤکد تر
 حدیث است که از هر مذهبی که باشد در آن مسئله اتباع حدیث بکند
 و در چیزیکه اینچنین نص یافته نشود بهر کسی که حسن ظن داشته

باشد تقلید او نماید و درین قسم حکم واضح شارع را بتوهم آیه حجب
 مذهب در شرک آن حجت داشته باشد گذارد و باین قدر مخالفت
 هرگز از آن مذهب خارج نمی شود چنانچه از آیه اربعه تعبیر است و
 تا کسی ثابت شده است که هر که حدیث صحیح را بر خلاف قول ما در باید
 عمل بحدیث بکند که فی الحقیقت مذهب ما همین است ۴۱

الامر الثاني

ان البدعة ليست بحسنة بل كلها فلاله قال الامام الرباني
 المجدد لالاف الثاني قدس سره از حضرت حق سبحانه و تعالی
 بتضرع و زاری و التماس و افتقار و ذل و انکسار در سر و چهار
 سالت می نماید که هر چه در دین محدث شده است و متبع گشته که
 در زمان خیر البشر و خلفاء راشدین او نبوده علیه و علیهم الصلوات

والتبلیات اگر چه آن چیز در روشنی مثل فلک صبح بود این ضعیف
را با جمعی که با مستند مذکر رفتار عمل آن محدث مگر داناد و متول
حسن آن متبذع مکناد بجز سید الخمار و آل الابرار علیه و علیهم
الصلوة والسلام گفته اند که بدعت بردن نوع است حسنه و سیه
حسن آن عمل نیک را گویند که بعد از زمان آن سرور و خلفا و ارشادین
عبد و علیهم الصلوات انهم و من التبیات اکتها پیدا شده باشد
و رفع سنت نه نماید و سیه آنکه رافع سنت باشد این فقیر در هیچ
بدعتی ازین بدعتها حسن و نواصیت مشاهده نمیکنم و جز ظلمت
و کدورت احساس نمی نماید اگر فرضاً عمل متبذع را امروز بواسطه
ضعف بصارت بطراوت و نصارت بیند فردا که حدید البصر
گردند دانند که جز خسارت و ندامت نتیجه نداشت

بوقت صبح شود همچو روز معلومت که با که با حش و عشق در شب و بجز
سید البشر میفرماید علیه و علی آل الصلوات والتبلیات من
احداث فی امرنا هذا مالیس منه فعود چیزیکه مردود باشد
حسن از کجا پیدا کند و قال علیه الصلوة والسلام اما بعد فان
خیر الحدیث کتاب الله و خیر الهدی هدی محمد و شر الامور
محدثاتها و کل بدعة ضلالة و فی علیه الصلوة والسلام اوصیکم
بتقوی الله و السمع والطاعة وان کان عبدا حبشیاً فانه من
یعیش مکنم بعدی فسیری احتیافاً کثیراً فعلیکم بسنی و سنة
الخلفاء الراشدين المهدیین تمسکوا بها و عضوا علیها بالانوار
وایاکم و محدثات الامور فان کل محدث بدعة و کل بدعة ضلالة
برگناه هر محدث بدعت باشد و هر بدعت ضلالت پس معنی

حسن در بدعت چه بود الف آتی از احادیث منبر میگردد
آنست که هر بدعت رافع است ب تحفیف بعضی ندارد
پس هر بدعت سیئه بود ج قال علیه الصلوة والسلام ما أحدث
قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة فالتمسك بسنة خير
من احداث بدعة د وعن حسان قال ما ابتدع قوم بدعة
في دينهم الا اترع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها اليهم الى
يوم القيامة ام

الامر الثالث

ان الجماعة والسواد الاعظم الذين امرنا باتباعهم هو
المتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة
اصحابه وان كان واحدا في شرح الفقه الاكبر للملا
علي القاري وعن سفيان لوان فقيها واحدا على راس جبل

لأن هو الجماعة ومعناه انه حيث قام بمقام به
الجماعة فكانه جماعة ومنه قوله تعالى ان ابراهيم
كان امة هـ وقد قبل ليس بمستنكر ان
يجمع العالم في واحد ا وفي اليواقيت للامام
الشعراني وكان سفيان الثوري يقول اهل السنة
والجماعة هم من كان على الحق ولو واحدا
وكذلك كان يقول اذا سئل عن السواد
الا عظم من هم وكذلك كان يقول الامام
البيهقي ا وفي تبعيد الشيطان وما حسن
ما قال ابو سامة عبد الرحمن بن اسماعيل
في كتاب الحوادث حيث جاء الامر بلزوم

الجماعة فالمراد به لزوم الحق واستباحه و
ان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا
لان الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الاولى
من عهد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكلا
نظر الى كثرة اهل الباطل بعدهم قال عمرو
بن ميمون الازدي صحبت معاذا باليمن فما
فارقة حتى واريته في التراب بالسنام ثم صحبت
بعده ائمة الناس عبد الله بن مسعود فسمعت
يقول عليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة
ثم سمعت يوم ما من الايام وهو يقول

سيلي عليكم ولا يؤحزون الصلوة عن
مواقيتها فصلوا الصلوة لميقاتها فهي الفريضة
وصلوا معهم فانها لكم نافلة قال قلت يا
اصحاب محمد ما ادري ما تحدثونا قال وما
ذاك قلت تامرني بالجماعة وتحضني عليها
ثم تقول صل الصلوة وحدك وهي الفريضة
وصل مع الجماعة وهي النافلة قال يا عمرو
بن ميمون قد كنت اظنك من ائمة اهل هذه
القرية تدري ما الجماعة قلت لا قال ان جمهور
الناس الذين فارقوا الجماعة الجماعة ما وافق

الحق وان كنت وحدك قال نعيم بن حماد يعني
 اذا فسدت الجماعة فعليك ما كانت عليه
 الجماعة قبل ان تفسد وان كنت وحدك
 فانك انت الجماعة حينئذ وعن الحسن قال
 السنة والذي لا اله الا هو بين القاي والجاني
 فاصبر واعليها رحمكم الله فان اهل السنة
 كانوا اقل الناس فيما مضى وهم اقل الناس فيما
 بقي الذين لم يذهبوا مع اهل الاراف في اثرهم
 ولا مع اهل البدع في بدعهم وصبروا على
 سننهم حتى لقوا ربهم فذلك انشاء الله فكونوا

وكان محمد بن اسلم الطوسي الامام المتفق على امامته من اتباع الناس السنة
 في زمانه حتى قال بالفتي سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عملت
 بها ولقد حرصت على ان اطوف بالبيت ركبا فاما كنت من ذلك ول
 بعض اهل العلم في زمانه عن السواد الاعظم الذين جاء فيهم الحديث اذا خلف
 الناس فعليك بالسواد الاعظم من السواد الاعظم قال محمد بن اسلم الطوسي
 هو السواد الاعظم ام واذا فرغنا من المقدمة فلننتشر في المسائل المهمة

فرضية مسح الرجلين ووجوب غسلهما

قد ورد في سنن النائي في حديث المي صلوة العالم تتم
 صلوة احكم حتى يسبح الوضوء كما امره الله في غسل وجهه ويديه الى
 المرفقين ويمسح راسه ورجليه الى الكعبين ٦ رجاله كلهم نفات
 الا يحيى بن خلاد قال ابن القطان مجهول لكن في تقريب التهذيب

له روية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين هـ فيعلم منه انه
ليس في الكتاب الا المسيح كما روى ابن ماجة عن ابن عباس ان الناس
ابوا الا الغسل ولا اجد في كتاب الله الا المسيح الا انه قد
ورد التواعد بالانار في الحديث المتفق عليه على من مسح على رجليهم
وفي حديث رواه مسلم على من لم يغسل عقبه فينبغي ان يقال ان
الفرض هو المسيح وان الغسل كان مما يلام على شركه اشد الملامه
قال في حجة الله اباً لئله للشيخ وبالله الحرف الدهلوي ولا عبرة
بقوم تجارت بهم الالهواء فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر
الآية فانه لا فرق عندي بين من قال بهذا القول وبين من انكر
غزوة بدر واحد مما هو كالشمس في رابعة النهار نعم من
قال بان الاحتياط الجمع بين الغسل والمسيح او ان ادنى الفرض

المسيح وان كان الغسل مما يلام اشد الملامه على تركه فذلك امر يمكن
ان يتوقف فيه العلماء حتى تكشف حلية الحال اهـ قلت ان
الغسل ينضم للمسيح فكيف الاحتياط في جميعها بل هو خلاف
السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان جميع من وصف
وضوئه صلى الله عليه وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة
لم يأثموا بالمسيح مع الغسل بل ذكر في بعض الاحاديث انه قال
صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من غسل الرجلين غلانا ولم يمسح
قبليه ولا بعده فمن زاد على هذا افتداسا وظلما فلا احتياط
كان في الاتباع لاني لا ابتداع هذا اما ادى اليه نظري و
الحال غير خير عند غيري والله اعلم

وجوب التسمية عند الوضوء

فما اختلف اصحابنا على استحبابها وسنيتها ووجوبها وآلية مال
ابن الحام في فتح القدير وهو الحق كحديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم
الله عليه اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم مرفوعا
وهذا الحديث وان كان متكلما فيه الا انه قد روى من طرق شديدة بعضها
بعضا فقد كما قال ابن كثير في الدرر حديث حسن او صحيح فلا يخفى
ان هذا الحديث وان كان نصا على انها شرط او ركن الا انه خبر جرح
فثبت منه الوجوب كما اشتهر او وجوب الفاتحة من حديث
لا صلوة الا بفاتحة الكتاب واما عدم نقلها عن علي وعثمان في
صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الا لانها ما
كانا الا بقصد بيان الافعال التي كانت للوضوء والتسمية ليس

الا ذكر لفتح الوضوء بها واما حديث المسيب صلوته الذي ذكر في
بعض طرقه اذا تمت الى الصلوة فتوضأ وفي لفظ انها لا تتم صلوة
احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله فيغسل وجهه الحديث فلا
يستدل به على ان التسمية ليست بواجبة بانها لم تذكر مع ان
المعام مقام التعليم لان حديث المسيب صلوته وان كان اصلا في وجوب
ما ذكر فيه وفي عدم وجوب ما لم يذكر الا انه ان عارض الوجوب
او عدمه دليل اقوى منه على به قاله الحافظ في الفتح وهنا قد عرفت
دليل الوجوب واما تفسير ربعة لحديث لا وضوء الخ كما في سنن
ابي داود بانه يتوضأ ولا يتوضأ فمحمل تردد بل هو حذف الظاهر ليست
خبرية من العرائن اللطيفة والحالية عليه فلا ير كتب على هذا التكلف
وانه ثبت زيادة تحقيق فارجع الى فتح القدير فانه بالمطالعة

جدير والله اعلم وعلمه التمام
 جواز التخصيص ^{والاستثنا} مرة واحدة ^{في جواز التخصيص} واحد
 قد ورد فعله صلى الله عليه وسلم تارة انه تخفض واستثنى مرة
 كما في سنن ابي داود وتارة انه تخفض واستثنى ثلاثا
 كما في الاحاديث الصحاح الستة فكل سنة وعند فقهاءنا
 ائمة كذلك فانهم يحكيون على فعل يكون على خلاف السنة بالكلية
 كما في التغل بعد طلوع الفجر سوى ركعتي السنة وهذا قد صرحوا
 بالجواز وعدم الكراهة في رد المحتار في الجرح عن المعراج ان
 ترك التكرار مع الامكان لا يكره وايضا في الخلية بانه ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم انه تخفض واستثنى مرة كما
 اخرجه ابو داود ام وفي السنة للجماعات شتمن از فداوى

تفسيره نقل كرده وصل جائز است نیز نزد امام ابو حنیفه ام وهذا
 موضع جاز للعاقل العظم ان يصنع ضابطه ان اما من الائمة
 اذا قال بسنة شئ مع انه ورد خلافا اليه عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم منه ان غيره خلاف السنة
 عنده لم يصح بذلك بل قد كان الامر ان سنة عنده ويكون
 احدها احب اليه من الآخر وارجح بدلائل لاحد له ففعل
 ما ترى في كتب الفقهاء من غزو سنة شئ الى اصحابنا مع
 ورود خلافا اليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ترى
 التثنية بما يراه جديقه في المتون فالمرنية ان كلام الامرين
 سنة عندهم واحد هما يكون ارجح من الآخر واجب اليهم والفقهاء
 كتبوا ما به الا ارجح واجب هذا والله اعلم

عدم سنية تثليث مسح الرأس

قد وردت في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث
كانت في بعضها مسح الرأس مرة صراحة وفي بعضها دلالة
حيث ذكر فيها الوضوء ثلاثا غير مسح الرأس لانه لو كان زائدا
على مرة لذكر فيه كما ذكر في غيره فلهذا يدل على ان تثليث المسح
ليس بسنة بل الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من
طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال
النبى صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاد على هذا فقد اساء
وظلم ادل دليل على عدم جواز التعدد فان في رواية سعيد بن
مسعود فيه التصريح بانه مسح راسه مرة اذ لو كان الزيادة
على المرة مستحبة لما قال من زاد على هذا فقد اساء وظلم

مع كونه مسح مرة واحدة واما ما روى ابو داود في صفة وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن عثمان من طريق ابي سلمة عن حمران مسح
راسه ثلاثا وصححه ابن خزيمة وغيره فلا يثبت منه الا الاستحباب
فيقدم عليه ما يفيد تحريمه على انه قد عارضه ما رواه ابو داود من
حديث عطاء بن يزيد اللبتي عن حمران عن عثمان حيث ذكر فيه
المسح ولم يذكر فيه العدد مع ذكره في غير من الاعضاء ومن حيث
ابن ابي مليكة عن عثمان حيث ذكر فيه مسح براسه واذنيه
فغسل بطولهما وظهورهما مرة واحدة فلا تقوم به حجة والمحل
على تعدد القصة يا باه اتحاد المخرج واما ما خرج ابن ابي شيبة
في مصنفه عن النضر انه قال انه مسح على الرأس ثلاثا يأخذ
كل مسحة ماء جديرا فهو قوف فلا يبارض المرفوع وكذا لا

يعارض ما اخرج الدارقطني والبيهقي عن علي مسح راسه ثلاثاً
مع كونه يحتمل انه مسح راسه ثلاثاً بماء واحد كما اخرج الطبراني
عنه رضي الله عنه **واما** معنى **مجازاد** الخ بانه من زاد عضواً آخر
فذا ساء وظلم فمزدود لانه لم يذكر في هذا الحديث غسل الغم
والا نف مع ان غسلها من السنن فالمراد الزيادة على الثلاث
في غير الراس وفيه على المرة ويؤيد ما رواه يعقوب بن حماد بن
معوية عن طريق المطلب بن حنبل مرفوعاً في موضع مرة
مرة وثلاثاً فان نقص من واحدة او زاد على ثلاثة فقد اخطأ
هذا ما وقع في البال بتوضيح ذي الجلال

عدم كفاية مسح العمامة عن الراس

قد تنبعت الا حاديث فرايت في بعضها المسح على الراس وتني

بعضها على العمامة وفي بعضها الجمع بينهما ولم اجد حديثاً مرفوعاً
يصح ان يكن مسح العمامة عن مسح الراس فينبغي ان يحل مسح
صلى الله عليه وسلم على العمامة انه كمل عليها بعد مسح الناصية كما
هو ظاهر حديث رواه مسلم عن المغيرة بن شعبه ومسح بنا^{صته}
وعلى العمامة وعلى خفيه ومن طريق آخر عنه مسح على الخفين
ومقدم راسه وعلى عمامته وصرح من رواه النسائي عنه انه
مرفوعاً في باب كيف المسح على العمامة فتوضاً ومسح بناصرته
وجاءني عمامته ومسح على خفيه م وقد قال الخطابي فرض الله
المسح والحديث في مسح العمامة يحتمل التأويل فلا يترك المتيقن
للمحتمل والمسح على العمامة ليس بمسح على الراس **هـ** وقال الشيخ
في اشعة المعاصد والحق بمجرد ان خبر محتمل حكم به ان تركه

الا انكم خبري يا بشر مثل مسح خفين درغايت ظهور و اشتها را مانند
روشنی آفتاب و الله اعلم * نعم قد جاء اجزاء المسح من
الي بكر كما في الترمذي وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن الي بكر
عمره حينئذ علم الا ان يدهم بثوبه عنهما لم يبلغ مبلغ الشجرة
فله شرك به ما ثبت في كتاب الله من مسح الراس هذا والله اعلم

مسح الرقبة

قد اخرج البوداد عن مدام بن معد كيرب قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم توفأ فلما بلغ مسح راسه وضع كفيه على مقدم
راسه فامرهما حتى بلغ القفا الحديث فثبت من مسح الرقبة
مع مسح الراس اذ هي والقفا يقال لمؤخر العنق في الصراح رقبة
سبب گردن وفي المصباح القفا مؤخر العنق وفي المحكم والتموك

وراء العنق ولهذا استدلال الحافظ ابن حجر في تلخيص الجبير والعين في
شرح الهداية بحديث رواه ابو عبيد في كتاب الطهور عن موسى
بن طلحة انه قال من مسح قفاه مع راسه وفي الفعل يوم القيامة
نعم لم يثبت في الهيئة المذكورة في كتب اصحابنا المتأخرين من
مسح الرقبة بعد مسح الراس والا الذين بظهور الاصابع حديث
اصلا لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف واما ما استدلالوا على مسح
الرقبة من الاحاديث فمنعوها بضعيفة سوى ما مر عن موسى
بن طلحة ليس فيها هذه الهيئة بل لم يكن فيه ان هذا المسح
كان بعد استيعاب مسح الراس بل جاز ان يكون هذا المسح هو
مسح القفا الذي كان في استيعاب مسح الراس ولهذا لم
يرو فيه عن اصحابنا المتقدمين رواية وهو تعالى اعلم -

ما ثبت في الوضوء من الأذكار

لم يثبت في الوضوء إلا اهران الأول التسمية في الابتداء قد روى
ابن خزيمة والنسائي والدارقطني من حديث معمر بن ثابت و
قادة عن انس قال طلبت بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وضوء فلم يجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صل مع احد منكم ما
توضعون يد فيه وقال توضؤوا باسم الله الحديث وروى البزار في
مسند عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
بدأ الوضوء سمي وروى الدارقطني عنها كان اذا مسح طهر اذا ذكر
اسم الله عليه وروى الطبراني في الصغير باسناد حسن عن
ابيهرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة اذا
توضأت فقل باسم الله والحمد لله على دين الاسلام والدسر

الثاني بعد الفراغ قول اسجد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واسجد ان محمدا عبده ورسوله كما في صحيح مسلم وزاد الترمذي
مقطعا بجملة اللفظ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتقربين
ويستحب ايضا ان يفتح اليه ما روى ابن السني في كتابه عمل اليوم و
الليلة مرفوعا سبعا نك اللهم وجررك واسجد ان لا اله الا انت
وحده لا شريك لك استغفرك واتوب اليك واما
الاذكار التي يقال عند غسل كل عضو من اعضاء الوضوء فكذلك
لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه ومن ثم
لم يذكر في المتن قال ابن الصلاح لم يرفع فيه حديث وقال النووي
ان الادعية في اثنا الوضوء لا اصل لها ام هذا والله اعلم -

فليتوضأ واي امرأة مست فرجها فليتوضأ قال الترمذي في العلل
عن البخاري يوعذي صبي ومنها حديث ام حبيبة صحى البوزعة
كما في سنن الترمذي والحاكم واعله البخاري والطحاوي بانه
مكحول لم يسمع من عتبة وكذا قال يحيى بن معين وابو حاتم
والسائي انه لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو اعرف بحديث
الشاميين فاشت سماع مكحول عن عتبة وقال الخلال
في العلل صحيح احمد حديث ام حبيبة اخرجه ابن ماجه من
حديث علاء بن الحارث عن مكحول وقال ابن السكيت لا اعلم
به علة ومنها حديث زيد بن خالد اخرجه احمد والبرار
البيهقي في الخلفيات واسحاق بن راهويه في مسنده
باسنن دحيم واخرج الطحاوي ايضا وضعفه بايراد ضعيف

رده البيهقي فنهذ احاديث يعلم منها وجوب الوضوء لمس
ذكره بغير هائل واما حديث طلحة بن علي الذي اخرجه احمد
اصحاب السنن والدارقطني وصححه عمر بن علي الفلاس وابن
حبان وحسنه ابن المديني قال اخرجه وقد انا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه فجاور رجل كان به دي
فقال يا بني الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ
فقال صلى الله عليه وسلم هل هو الا مضغعة منه او بضعه منه
فيعلم منه عدم اشتقاض الوضوء فنقول ان حديث النقض
رواه كثير من الصحابة وحديث عدم النقض لا يحفظ الا من
حديث طلحة بن علي وهو لم يسمع الا في السنة الاولى من
الهجرة حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المدينة كما أخرجه ابن جبان بسنده إلى طلق
بن علي وقد روى وأخرج البيهقي عن طلحة بن علي قال أخرجه
وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه ووصلينا معه وأخبرنا
أن بارضنا ببيعة لنا واستوهبنا من فضل طهورة فقال
أذهبوا بهذا الماء فإذا قدمتم بلدكم فأكسروا بيعتكم ثم
انفضوا مكافأهم هذا الماء واتخذوا مكافأهم مسجداً وقد
روى عنه الطبراني في معجمه الكبير وصححه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ وقد روى أبو هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم سبغ من الحجرة حديث النقص كما تقدم فإن
نظرنا إلى الترجيع فكثرة الرواية مؤثرة في ترجيع النقص ولا
نظرنا إلى النسخ فإظهار انتسخ حديث عدم النقص

وان كان يميشي احتمال ان ابا هريرة المتأخر الاسلام سمع من
صحابي آخر مقدم الاسلام واحتمال ان طلحا سمع من صحابي
سمع قبل الهجرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي ان يقال
بالنقص لئلا يهدر العمل ببعض الاحاديث فان احاديث عدم
النقص ليست بما دلت عن ان يتوضأ من مس ذكره فليتوضأ
عملاً على احاديث النقص لم يخالف احداً من الاحاديث
متدبر هذا ما ظهر في الباب وهو نال العلم بالصواب

نقص الوضوء باكل شيء الا بال

قد جاء في نقص الوضوء باكل شيء الا بال حديثان عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أحدهما حديث جابر بن سمرة ان رجلاً سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوضأ من لحوم الغنم قال

قال لا يتوضأ من لحوم الغنم الا بال

سنة فخرية من بني
صلى الله عليه وسلم
مؤثرة ورجل من بني
في ذكره على رسول الله

نعم فتوماً من لوم الأبل الحديث أخرجه مسلم وثانيهما حديث
 البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الرضوء من لوم الأبل فقال يوضؤ منها وسئل عن لوم
 الغنم فقال لا يوضؤ منها أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه
 مختصراً ولما رحدثنا مرفوعاً كان فيه عدم النقص عن أكل
 لوم الأبل إلا حديث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله
 ترك الرضوء مما منه النار أخرجه أبو داود والنسائي
 وهذا ليس بحجة فان هذا الحديث يدل على الطوام واشتراب
 إيهاماً كان إذا مسه النار كان ناقضاً للوضوء من جهة أنه
 منه النار فزنع ذلك الحكم وأما حكم الرضوء من أكل لوم
 الأبل فليس من هذه الجهة بل من جهة نفس لحمها وليس

المراد من الأمر بالوضوء الأمر بغسل اليدين فانه لا دليل عليه
 بل الحديثان المذكوران يفهم منهما كل من له سليقة باللسان
 العربي ان فيها الأمر بالوضوء الشرعي مع أنه من المعاني الشرعية
 وهي معتدمة على غيرها ولا يجوز ان يحمل الأمر على الاستسباب
 لانه ليس لحم حديث خاص يحكم بعدم نقص الرضوء من لحم الأبل
 حتى يحل على الاستسباب جمعاً بينهما بل هو رأي من عندهم فلا يعتبر به
 وإلى الان تقاضى ذهب الإمام أحمد واستحق وطائفة من
 أهل الحديث وقال النودي وهذا المذهب أقوى دليلاً وان كان
 الجمهور على خلافه ١ وقال الدميري انه المختار المنصوص من
 جهة الدليل ٢ وقال الشيخ عبد الحى الكهنوب وهو مذهب
 قوي من حيث الدليل ٣ والله اعلم بالصواب

غسل الجمعة

قد ظهر لي بعد تفكير كثير وتعمق وفيه انه ليس بفرض ولا سنة بل
هو سنن افاكونه ليس بفرض فلان الغسل يوم الجمعة ما كان
امرا يقيد يا بل هو للظفانة ودفع الاذي فلا يكون الامر بالغسل
الوارد في الاحاديث للوجوب في اصول الشافعي وعلى هذا
الاصل قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم
فامطوه فمرا فقلوه فان في احد جناحه داء وفي الآخر دواء
وانه يقدم الداء على الدواء دل سياق الكلام ان المقل للرفع
الاذي لا امر بتعدي فعلا للشرح فلا يكون لايجاب م ولهذا
انكر الوجوب ابن عباس مع كونه احد رواة حديث الامر بالغسل
قد روى ابو داود عن مكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا

الى ابن عباس فقالوا ان ترى الغسل يوم الجمعة واجبا قال لا ولكنه
اظهر وسا خبركم كيف بدأ الغسل كان الناس مجمعو دين
يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقا
مقارب السقف فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار
وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى
بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله تلك الريح قال انهما
الناس اذا كان هذا اليوم فاعثلوا ولمس احدكم فضل
ما يجيد من دهنه وطيبه قال ابن عباس فخر جاء به بالخير
ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب
بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق م قال المافظ
اساده حسن واما ما روى الشيخان عن ابي سعيد الخدري

قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة واجب
على كل محتلم وعن ابي هريرة قال حق على كل مسلم ان يغتسل في
كل سبعة ايام يوما يغتسل فيه راسه وجسده فلا يفيد الوجوب
الا بعد ثبوت ان الحق والواجب لا يطلعان على السنة والاستحباب
وانبات ذلك مشكل الا ترى انه يقال وجب عليك وجعلك
عليه ولا يريدون بذلك الوجوب الشرعي واما الاستدلال
بانكار عمر على عثمان في ترك الغسل المروي في الصحيحين فيسبغ
جوابه واما كونه ليس سنة فذلك قد علمت ان الغسل
ليس على وجه العبادة فالمواظبة الثابتة من حديث الفاكه
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الجمعة ويوتر النظر
ويوم النحر ويوم عرفة اخرجه احمد والطبراني لا يشتبها

كونه من سنن الهدى واما كونه مستحبا فلا اخرجه ابو داود والترمذي
والنسائي عن الحسن عن سمرة مرفوعا من نوضا يوما الجمعة فيها
ونغت ومن اغتسل بالغسل افضل فان قلت قد تقدمت ان
الامر حان لدفع الرج الكربة واما الآن فقد ذهب الرج فكيف استجاب
الغسل في هذا اليوم اذ برفع الحكم برفع الحكم قلت انه لا يميز من
زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجارح كون احتمال وجود
العلة ومن ثم قال عمر حين يخطب الناس يحضرون الصلاة فجا
عثمان وقال عمر ما بال رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان يا ابا
المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء ان توضحا فترأفت
بقوله والوضوء ايضا المرسوم رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل ^{او} لو لم يكن للغسل

فضل لما انكر عليه فان قلت انه نعيم من هذا الحديث وجوب غسل
الجمعة ومنه ثم قطع عمر الخطبة وانكر على عثمان تركه قلت
ان عمر رضي الله عنه انكر عليه البقاء في المسجد للجمعة مع انه لم يكن
واجبا وجاز للامام ان يأمر له عيشه بما هو الا فضل وسكر على
من اخل بالفضل والحان عظيم المحل فان قلت ان عثمان قد
اغسل في اول النحر لما ثبت في صحيح مسلم عن حران ان عثمان
لم يكن يمضي عليه يوم حتى يغيب عليه الماء وانما لم يعتد بذلك
لانه لم يستعمل غسله بذهابه الى الجمعة كما فعلوا الا فضل
قلت كثيرا ما يقال ان هذا الرجل بداوم على غسله ولم
يدع يوما الا اغتسل فيه مع انه يريدون بذلك الاكثرية
والا غلبية مع قوله رضي الله عنه لم ازد على ان يؤمنوا

على ان الاعتسال كما عرفت كان للتنظيف ولدفع اذى الحاضرين
فاذا حصل بغسل اول النحر هذا التنظيف فلا نسلم افضلية
الاصال بعده هذا والله اعلم —

حكم الآبار التي تبلغ دورها ستة وثلاثين

قد وقع في باب الماء احاديث احدثها حديث يروى بضعه مرفوعا
الماء طهور لا ينجسه شيء اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي
وصححه احمد وثانيتها حديث العليين اذا بلغ الماء قليلا لم يحل الجنب
وفي لفظ لم ينجس اخرجه ابو داود والنسائي والترمذي وابنه حجة
وصححه ابن خزيمة وثانيتها حديث الغني عن البول في الماء الراكد
لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه
اخرجه البخاري وابعها حديث ولو غلب الطيب طهورا او احدا

فان قيل نعم منعه انه يقتل ان اول النحر لم يمتلئ صريحا انما اغتسل في هذا يوم

اذا وقع فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولهن بالتراب اخرجه
مسلم وفي لفظه فيلزمه وخاسمها حديث البخاري عن عمنس اليد
اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الا ناعص
يغسلها ثلاثا فانه لا يدرى اين بانت يده اخرجه البخاري
ومسلم وهذا اللفظ مجاز لا اختلاف في ما وقع فيه نجاسة ولم
يتغير احد اوصافه فقال مالك الماء طهور قليلا كان او كثيرا
الا اذا تغير لونه او ريحه او طعمه بنجاسة تحدث فيه
وقال ابو حنيفة والسائغ ان كان قليلا فهو نجس وان كان
كثيرا فغير نجس الا بتغير احد الاوصاف المذكورة
ثم اختلفا في تحديد العثرة والعلة فقال ابو حنيفة ان الذي
لم يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر فهو النجس وماله

في غير

فوق قليل ويرده حديث بيرضاة فان عرضها كما في ابي داود ستة اذرع
وله يخفى ان يتحرك احد طرفيها يتحرك الطرف الاخر وقال السائغ
ان الكثير هو مقدار العلتين وما دونه فهو قليل تسكنا بما مر من حديث
العتين والخى عذري هو ذهب مالك واليه مال كثير من
المحققين وتسكنا بما مر من حديث بيرضاة مع حديث ان
الماء طهور الا ان تغير ريحه او طعمه او لونه بنجاسة تحدث
فيه اخرجه البيهقي وابنه ماحبة نحوه وضعفه ابو حاتم وكلفه
فعل النورس عن ابن المنذر الاجماع على ان الماء القليل والكثير اذا
رقت فيه نجاسة تغيرت له طعما ولونا وريحا فهو نجس
فمنه يفيد صحة هذه الزيادة وان ظهور النجاسة فيه بالتغير
بدل على تنجسه بها فلا دخل له في الحديث وما اجاب

الطحاوي بان بيرضاة كانت طريقا الى البساتين فهو كالخضر
وحياه عن الوادي ضعيف من وجهين الاول ان الاستدلال
ليس بطهارة ماء بيرضاة بل بوزله عليه السلام الماء طهور
لا يجسه شيئا فان العبرة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني
ان الوادي مختلف فيه ممكن له وتارك ومضعف وقيل
كذاب احتمال في ابطال الحديث لقصة للرأي فان بيرضاة
مشهورة في الجواز بخلاف ما حكى عن الوادي واجابوا
عن حديث العندين تارة بشذوذ تارة بصحة انه موقوف
على ابن عمر وتارة انه مضطرب سند ومتنا وتارة بان
لصحة من صحه معارض بتضعيف من ضعفه وتارة لعدم
تعيين نذر العلة وتارة برجحان عموم المطلق على خصوص

المعظم اذ المعظم وان رجح بالخصوص والعموم بالمطلق الا ان الترجيح
هنا للعموم تكون حديثه اصح وكونه موافقا للقياس الصحيح وكونه
موافقا لعمل اهل المدينة قديما وحديثا وان شئت لتفصيل هذه
الوجه فليكن بتجذيب السنن لا بسنن العقيم وعن حديث النبي عن
البول في الماء الراكد بان هذا الحديث ليس فيه دلالة على ان الماء
ينجس بمجرد ملاقاته البول بل النبي عن البول كان بسبب ان لا بول
مضى كثرت في المياه الدائمة اشد لها وتجرى الى تغيير احد اوصافها
فتنجس ولا يجوز ان يخص لهذا بما دون العندين وماء يتحرك
احد جانبته يتحرك الجانب الاخر فان النبي صلى الله عليه وسلم
ذكر في النبي وصفا يوجد في العندين وينما زاد عليهما ايضا وهو كون
الماء دائما لا يجري حيث لم يقصر على قوله دائما بل زاد قوله

لا يجري تبنيها على العلة فالتخصيص بنا في عرض الشارع من التعميم
 فلهذه صلى الله عليه وسلم عن الاعتقال بعد البول فما كان
 الا لسد الوسواس فان عامة الوسواس منه كما في الحديث ونظيره
 لخصه صلى الله عليه وسلم في مستغره وذلك لما يفيض اليه من شياش
 الماء الذي يصيب البول فينع في الوسواس وعن حديث ولوغ
 الكلب بانه ليس فيه حجة لاهل البيت فانه لا تحفيص فيه بالحد
 الذي قالوا به فان خصصنا به فجاز لنا ان نخله على الولوع المعناد
 في الآنية المعنادة التي يمكن ارتقامها وهو ولوغ شائع في آنية
 صغار يتخلل من فم الطب في كل مرة يريق ولعاب نجس يتخالط الماء
 ولا يخالف لونه لونه ليظهر فيه التغير فيكون اعيان النجاسة قائمة
 بالماء وان لم تر فامر بارافته وعسل الاناء وهذا العمل اقرب والصق

وعن حديث النخعي عن عمنس اليد بان الاستدلال به اضعف من الكل
 فانه ليس في الحديث ما يدل على نجاسة الماء وجهه الا أنه على
 لظاهرة بل القول من استدلالنا ووجه النخعي عنه على ما قاله ابن
 القيم ضمنية بمبيت الشيطان على يديه او مبيتها عليه وهذه
 العلة فظير لتعليل صاحب الشرع الاستدلال بمبيت الشيطان
 على الخيشوم فانه قال اذا استيقظ احدكم من نومه فليبتشش
 بمخربه من الماء فان الشيطان يبيت على خيشومه متفق عليه
 ولا يخلل باحتمال النجاسة في يديه او مباشرة اليد لعمل الاستحجار
 لان النخعي للمستبني والمستحجر والصحيح وصاحب البزات فيلزم
 ان يخص النخعي بالمستحجر وصاحب البزات وهذا له قوله احد واما
 حديث الزنجي ان زنجيا وقع في بئر زمزم فامر بنزع الماء اخرجه

ابن ابي شيبة فقد ضعه البيهقي وروى عن سفيان بن عيينة انا
 بمكة سبعين سنة لارصفيرا ولا كبير يعرف حديث الرضا
 اذا قلت ما قلت عليك فقد عرفت ان الآبار التي لم تبلغ دورها
 سنة وثلاثين طاهرة على المذهب الحق الذي ذهب اليه مالك وكذا
 على مذهب الشافعي اذا كان ماءها لم يكن دون العليين فان مذهبه
 مؤيد بالضرورة ايضا وان كان دون مذهب مالك فاذا ضم اليه
 ما روي عن محمد ان البير كما للماء الجاري وايد بان حكمه على الله عليه السلام
 في بير فضائه بطهارة الماء وعدم نجس مكان الآبار مطلقا
 وللم يكن مثله في المساحة ونذر الماء ولا يكون حكمه للمياه
 كلها يكون العمل على عموم اللفظ وحصول السبب معا بقدر الامكان
 فحصل اليقين على اليقين بان ماء البير اذا كان بقدر العليين

وما نفعنا محفوظا هرو وطهور هذا والله اعلم

وجوب مسح الكفين واستحباب المسح الى المرفقين في التيمم

قد وردت احاديث من عمار رضي الله تعالى عنه في بعضها مسح لهما وجهه
 وكفيه وفي بعضها يكفيك الوجه والصفيين وفي بعضها ثم مسح
 بها ظهر كفه بشماله او ظهر شماله بكفه وفي بعضها ضربا اخرى
 لليديين الى المرفقين فيجمع بينها ان مسح اليد الى الكوع واجب للمرفقين
 مستحب ويقوى ذلك ان عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاقتصار على الوجه والكفين وراى الحديث اعرف بالمراد ولا سيما
 الصحابي المجتهد كذا في الفتح قال العلامة عبد الحى اللقنوي في
 التعليق المجتهد على موطا الامام محمد والذي يحقق بعد غرض الفكر
 وغرض النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها وترجيح بلوغ مسح

اليدية الى الكومين واستجاب ما عدا ذلك الى المرفعين كما حققه ابن
حجر في فتح الباري والنووي في شرح مسلم وغيرهما هـ هذا
والله اعلم بالصواب

لَيْسَ قَوْلُ الْمَرْءِ الْمُسْتَدِرِّ فِي حَيْضٍ وَنَفْسَةٍ عَلَيْهِ غَارِظًا **استردم**
الذي يظهر في هذا الباب ان دم الحيض والاستحاضة تفرغها
كل واحدة من النساء وتميز الحيض من الاستحاضة فحائضان
المرءتان ترجعان الى الغرائز المستفادة من الدم اخرج ابو داود
والنسائي وصححه ابنه حبان والحاكم حديث فاطمة بنت ابى
حبش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
ان كان دم الحيض فانه اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكه
عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوضى وصلى فانما هو ق هـ والى

عذامال الشيخ ولي الله المحدث الدهلوي في الحجة ولقد اطال الناس
السلام في هذا الباب ولم يميزوا الاقصر عن الباب فكثروا التزويها
ووفروا التوقيفات والا مراسيروا الله اعلم وعلمه اكثر

نفع بول الغلام **الطعام** بخلاف بول الجارية

فداخرج الشيخان عن ام قيس انها اتت بابن لها صغير لم يأكل
الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حجره فقال على ثوبه فدعا بماء فتوضى ولم يغسله
وفي صحيح البخاري عن عائشة فقال على ثوبه فدعا بماء فاتبه اياه
وفي صحيح مسلم عنها فاتبه بوله ولم يغسله فمما اصرح في
النفع وعدم الغسل ولا يحمل قولها ولم يغسله على الغسل لغة
اذ هو خلاف الظاهر ويبعد ما ورد عن التفرقة بين بول

الدول جبر صار ظل كل شيء مثله ثبت من هذا انه اذا صار ظل
كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو مذهب
الصاحب ورجع اليه الامام وهو المعنى به في نفع المغني وسأل
الشيخ عبد الله الكوفي وعنده اذا صار ظل كل شيء مثليه خرج
وقت الظهر ودخل وقت العصر وعندها اذا صار ظل كل شيء مثله
كذا في جامع المختار وفي الحادية عن النخعي في الفقيه على قولها
وعنه النكس وعندنا كما قال وقت الاسرار وقولها معتدك
وفي الدر المنثور روى عنه مثله وهو قولها وقول زفر ولا عمدة
الثلاثة قال الامام الطحطاوي وبه تأخذ وفي غير الازكار
وهو لما خذ به وفي البرهان وهو لا ظهر بيان جبر شيل
وهو نض في الباب وفي الغنيص وعليه عمل الناس اليوم وبه

ينس ا م وفي خزائن الروايات عن ملتقى البحار ان ابا حنيفة تدرج
في خروج وقت الظهر بدخول وقت العصر الى قولها ا م وفي خزائنه
قلت والواقف لما حرم على ادلة الفريقين يعلم قطعا كون قولها
قويا وكون قوله ضعيفا دلالة عبرة لغوي من افنى به انتهى والله اعلم

من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فليصل اليها اخرى

فداخرج البخاري عن ابهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا ادرك احدكم سجدة من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم
صلوته واذا ادرك سجدة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته
واخرج البيهقي عنه اليهم مرفوعا من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
الشمس فليصل اليها اخرى - فهذا صريح في ان الرجل اذا صلى ركعة
من الصبح فطلعت الشمس جاز له ان يصل اليها الركعة الثانية ويتم صلاته

ينقل تخصيص الظماوي الادراك باحلام الصبي وطهر الحائض لسلام
الكافر ونحوها واما دعوى النسخ باحاديث النهي فمحتاج الى دليل
فانه لا بصار اليه بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن بان تحمل
احاديث النهي على ما لا سبب له من الزواجل ولا شك ان التخصيص
اولى من ادعاء النسخ كذا في الفتح ومن هنا بطل ما قيل ان عند
التعارض يرجع الى القياس يرجع الى القياس وانه يرجح حديث
الادراك في صلوة العصر وحديث النهي في صلوة الفجر لان المصير
الى القياس عند تعارض النصين انما هو اذا لم يمكن الجمع بينهما
واما اذامكن يلزم ان يجمع وهذا العمل بطريقهما ممكن الا ان يقال
حديث الجواز خاص وحديث النهي عام وكلاهما قطعيان عند
الحنفية منسأ ويان في القوة وثنيه ان قطعياً العام كافى من

ليس متفقاً عليه بين الحنفية فان كثير اعتمد دفقوا الشافعية في كون العام
ظنياً كما هو مبسوط في شروح المنسحب المسامي وغيرها قاله العلامة
عبدالحى في عدة الرعاية وليعلم هنا ان فقهاءنا الذين جوزوا انتمام الركعة
الثانية للعوام في الدار المختار مع منته وكره بما كلفوا لا يجوز
مكرهه صلاة مطلقاً ولو قنأ اوداجبة او ناله او على جبازة و
سجدة تلاوة وسهوا لا شكر ثنيه مع شروق الا العوام فلا يكون
من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائر عند البعض ادلى من الترك
املا كما في القينة وغيرها ام هذا والله اعلم

جمع الظهر والعصر في حالة السفر في وقت المغرب والعشاء في وقت

قد ورد في الجمع احاديث منها ما روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما

ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ويجمعها
 ما روى عنه اليه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن
 يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم
 يجمع بينهما ويجمع ما روى أيضا عن ابنه عمر كان إذا جده به السير جمع
 بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول إن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان إذا جده به السير جمع بين المغرب والعشاء
 فلهذا صريحة في الجمع في وقت إحدى العلوين بل ما روى عن
 انس في الجمع بين الظهر والعصر هو الأصح الفاطمي لما وجدنا تأخير الأولى
 إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها على أن هذا
 التأويل مردود بوجهين آخرين الأول أن الجمع حصة لما يفهم
 منه قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمة أخرجه مسلم فلو كان

هذا الجمع جمعا صوريا كان أعظم صنيعا من إتيان بكل صلاة في وقتها
 لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الأمة فضلا عن
 العامة قاله الخطابي وأما في أنه قد ورد جميع المتقدم عن انس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى
 الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل أخرجه الأسماعيلي والبيهقي وقال
 النووي إسناده صحيح وقد روى الحاكم في الأربعين عن انس أيضا
 قال النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر الظهر
 إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل
 صلى الظهر والعصر ثم ركب قال الحافظ صلاح الدين العلائي كما
 في الفتح سند هذه الزيادة جيد وقال الحافظ في تكملة التلخيص
 وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلائي وتجب من الحاكم

كونه لم يورده في المستدرك ه وهذا الجمع قد جوزه ففجأنا الحنفية
 اليقظة في الدر المختار ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن بشرط
 ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك الامام ه وفي حاشيته للطحاوي
 قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة ظاهر انه عند عدمها لا يجوز
 وهو حد قولين في المذهب والمختار جازه ولو من غير ضرورة ولو بعد
 الوقوع والنزول كما قدمناه في الخطبة قوله بشرط ان يلتزم الم
 الذي يوجب من يجوز الجمع ان نديم الاول ونية الجمع قبل الفراغ
 من الاول وعدم الفصل بينهما بما يبد فاصلا عرفيا ولا بشرط
 عند جمع اثنا خير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاول والا فضل
 جمع التعديح للنازل واثنا خير للسائر ابو السعود عن القفرا
 هذا والله اعلم بالصواب

تقبل نظر الاثنتين **والاستصحاب على العينين عند استئذان**
محمدا رسول الله في الاذان والاقامة

لم يرد في الاقامة خبر ولا اثر من قال به فهو المغمى الا كبره بقرعة شنيعة
 سنة ١٨٠٠ اصل لها في كتب الشريعة صرح به العلامة عبد الح في
 السبابة واما في الاذان فقد ورد فيه حديث عن الصديق لكنه ضعيف
 قال الشوكاني في الفوائد المجموعة حديث مسح العينين بباطن اعلى التبت
 عند قول المؤذن استئذان محمد رسول الله الم رواه الديلمي في مسند
 الفردوس عن ابن بكر الصديق مرفوعا قال ابن طاهر في التذكرة للشيخ
 ونية اليقظة من قال حين سميع استئذان محمد رسول الله مرحبا بحسين
 وقرعة عيني محمد بن عبد الله ثم تقبل الجاهلية وجعلها على عينيه
 لم يسمعه ولم يرد ابا قال في التذكرة لا يصح اه وفي المقاصد

الحسنة ذكر الدليمي في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه
انه لما سمع قول المؤذن استشهد ان محمدا رسول الله قال هذا و
قبل ما طعن الاثنتين السابيتين وسبح عينيته وقال من فعل مثل
ما فعل خليلي فقد حلت له شفاعتي ولا يصح وقال في رد المحتار
لن يقال ولم يقع في المرفوع من كل هذا شيئا * والحديث الضعيف
وان كان يعمل في فضائل الاعمال ليس بشرط ان يكون من درجا
تمت اصل عام كما قال السيوطي في شرح التفریب والسنن اوي
في القول النبوي فعلا عن ابن حجر وهذا ليس كذلك والله اعلم
فقط **الدرجة الرفيعة** ووارثها شفاعته **وغيره في دعاء المؤذن**
ما رأيت في كتب الاحاديث هذه الا لفاظ في الدعاء بعد الاذان في
رد المحتار نقل عن شرح المحتاج لابن حجر وزيادة والدرجة الرفيعة

دفعه بيارحم الرحمن الاصل لها ام فينبغي ان يقرأ كما ورد هذا **عند**
قول الصلوة سنة رسول الله بعد الاذان الجمعة بدعة

قد وقع في ذهني ان الاعلام والنداء سواء كان برفع الصوت في المسجد
او بغيره لم يرد للسنن بل ورد للتفريق خاصة ولم يقع لها برفع
الصوت في المسجد اعلا ما لجميع الناس على هيئة الاذان بعد الاذان
في عصر نبينا صلى الله عليه وسلم وعصر اصحابه رضي الله تعالى عنهم بل وقع
الاكثر عليه من عمر وابنه عبد الله وعلي رضي الله تعالى عنهم قد روى
ابو بكر بن ابي شيبة عن مجاهد ان ابا محذرة قال الصلوة الصلوة
فقال عمر ويحك امجنون انت اما كان في دعائك الذي دعوتنا
ما ناتيک وقد روى ابو داود عن مجاهد قال كنت مع ابن عمر
منذوب رجل في الظهر او العصر فقال اخرج بنا فان هذه بدعة

قال الترمذي روي عن مجاهد قال دخلت مع عبد الله بن عمر مسجدا
وقد اذن فيه ونحن نريد ان نصلي فيه فنوب المؤذن فخرج
عبد الله بن عمر من المسجد وقال اخرج بنا من عند هذا المبتدع
ولم يصل فيه وقال ابدرا العيني في البناية شرح الهداية في
المبسوط روي ان عليا راي مؤذنا يثوب العشاء فقال اخرجوا
هذا المبتدع من المسجد ام نعم قد جاء الا اعلام على غير هيئة
الاذان لما ثبت بروايات عديدة ان بلا لا كان يحضر باب
الحجرة النبوية بعد الاذان ويقول الصلوة الصلوة ولما ثبت في الحديث
المشهور انه في مرضه صلى الله عليه وسلم اتاه بلال وقال السلام
عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلوة سيرحك الله
فقال رسول الله صرايا بكر فليصل بالناس ولما روي مسلم عن

عبد الله بن شقيق العفيلي قال قال رجل لابن عباس الصلوة فسكت ثم قال
الصلوة فسكت ثم قال الصلوة فسكت ثم قال لا ام لك اعلمنا
بالصلوة كذا نجمع بين الصلوتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولما روي ابو داود عن ابي بكر قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم لصلوة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلوة او حركه برجله
فلا يخفى على احد ان الا اعلام يقول الصلوة سنة رسول الله برفع
الصوت في المسجد على هيئة الاذان بعد الاذان الاول بدعة سيئة
لان هذا اعلام لو كان اعلاما لسنة المجبة لكونه بدعة لعدم ورود
للسنة فضلا برفع الصوت في المسجد واما لو كان اعلاما للوضوء المجبة
فلم يكن مخالفا لما عرف بين الناس انه لسنة المجبة لا لشك في
كونه بدعة ايضا لانه لم يكن في العهد النبوي وعهد اصحابه صلوات

الله تعالى عليهم بل ونوع الامكار من العبادة للاعلام على هذه الهيئة كما
تقدم هذا والله اعلم

نية الصلوة باللفظ بدعي

لا شك ان اللفظ في نية الصلوة لم يكن في القرون المشهود لها
بالخير يكون بدعي وقد قال بيد عبيته الشيخ المطلق الامام
المحقق المجدد لآلاف الثاني قدس سره في الجلد الاول من المكتوبات
والحفاظ به العنيم في زاد المعاد في هدي خير العباد وكوفي بها فدية
واما ما وحا انا افضل عبادها قال الامام الرباني ووجهين است
علاما در نیت نماز مستحسن داشته اند که با وجود اراده قلب بزبان
نیت بگوید گفت و حال آنکه از آن سرور علیه و علی آله الصلوة السلام
ثابت شده است نه بر نیت صبیح و نه بر نیت صغیر و نه از اهلی

کرام و تابعین عظام که بزبان نیت کرده باشند بلکه چون اقامت میگفتند
تکبیر تحریمه میفرمودند پس نیت بزبان بدعت باشد و این بدعت
را حسن گفته اند و این فقیر میباید که این بدعت چه جای رفع نیت
که رفع فرض می نماید چه در نحو نیز آن اکثر مردم بزبان اکتفا می نمایند
و از غفلت قلبی پاک ندارند پس درین ضمن فرض از فرض نماز
که نیت قلبی باشد مستروک میگردد و بفساد نماز میرساند ۱۴
قال ابن قیم کان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة
قال الله اكبر ولم يقل شيئا قبلها ولا تلفظ بالنية ولا قال
اصلي صلوۃ كذا (مستقبل القبلة) اربع ركعات اما ما داموا
ولا قال اداء ولا قضاء ولا فرض الوقت وهذه بدع لم يقل
عنه احد قط لا بسند صحيح ولا بسند ضيف ولا مسند و

ولا يرسل ولا من احد من اصحابه وما استجبه احد من التابعين
ولا الائمة الاربعة اهـ هذا والله اعلم

عدم ركنية الفاتحة

قد استدل المشافعية على ركنية الفاتحة بحديث عباد بن
الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة لمن لم
يقرء بفاتحة الكتاب اخرج الشيخان وعندها هو استدلال
غير تام فانه ورد في الرواية الاخرى عنه في صحيح مسلم والنسائي
من طريق معمر بن الزهري في آخر الحديث المذكور فضا عدا وكذا
روى الترمذي وابن ماجه عن ابي سعيد بل يوظ لا صلوة لمن لم
يقرء بالحمد وسورة معناه وكذا الطبراني عن عباد بن الصامت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة

رايين من القرآن فلواريد بالنفي نفى العفة بزم ركنية قدر رائد
على الفاتحة اليقاً وهو خلاف الاجماع بيننا وبينهم فالمراد من امثال
هذه الاحاديث هو نفى الكمال وكذا يحل حديث لا تجزى الم ولا تقبل
الم على نفى الاجزاء والعبول على الكمال واليقاً اسند لواحد من
المسي صلوته فانه ورد في بعض طرقه اقرء بام القرآن وفيه نظر
فانه اخرج ابو داود من حديث رفاعه بن رافع رفعه واذا قلت
فتعجبت فكبر ثم اقرء بام القرآن وبما شاء ان تقرأ واخرج
ابو داود عن ابي سعيد بسند قوي امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب
وما يتيسر وصحى ابن جهم من هذا الوجه ولنظنه امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذا اخرج احمد وابو يعلى واسما ماري
الباري عن ابهر ربيعة يقول في كل صلوة يقرأ فما سمعنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم اسمعناكم وما اخفى عنا اخفينا عنكم وان لم تنزد على
ام القرآن اجزئت وان زدت فهو خير فيجاب عنه ان هذا
الحديث انما يدل على ان الرقعة التي افترض بقوله في كل صلوة بقراءة
حصلت بام القرآن فاجزئت لحصول الفرض ولو سلمنا دلالة
ما استدلت الشافعية على الركينة فنقول انها اجبارا واحاد فلا
يجوز لها الزيادة على الكتاب الذي بنى الحكم بفرضية مطلق
الرقعة هذا والله اعلم بالصواب

وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة

فدجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في حديث
المسيحي صلوة وانخل في صلواتك كلها بعد قوله صلى الله عليه
وسلم ثم افرو ما ينسب من القرآن الذي ينسب في بعض طرقاته ثم

افرو بام القرآن وبما شاء الله ان تغفر اخبره ابو داود ولاحد و
ابن حبان من هذا الوجه ثم افرو بام القرآن ثم افرو بما شئت
فقد ابدل على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة لانه صلى الله عليه وسلم
قال ذلك بعد ان وصف ما يفعل في الركعة الواحدة لا في جملة الصلوة
فكان ذلك قرينة على ان المراد بالصلوة الركعة فكل ركعة تماثل تلك الركعة
من الصلوة ويؤيد ما وقع في احمد وابرج حبان بلفظ ثم اصنع
ذلك في كل ركعة ولا يقال انه خرج من هذا وجوب شيء بعد الفاتحة
في كل ركعة لانه ثبت عنه ابي قتادة كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقرء في الدليلين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين
وفي الاخرين بفاتحة الكتاب اخبره الستة فيجب ان يخص
حديث المسيحي بالركنتين الدليلين في قراءة المسورة فان قلت

كتب عبد السور في الاوليين وقد ورد عن ابي هريرة وان لم تزد
على ام القرآن اجزوت واُزدت فهو خير اخرج البخاري وقد
ورد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قام فسلم ركعتين
لم يقرأ بينهما الا بقراءة الكتاب اخرج ابن خزيمة قلت ان معنى
حديث ابي هريرة ان مطلق القراءة فرض فحصل بقراءة ام القرآن
فاجزوت الصلوة وما سواه فهو خير ولا يعلم منه انه غير واجب
فان الجزية لا تنافي الوجوب وان حديث ابن عباس ليس فيه بيان
فعله صلى الله عليه وسلم باستمراره على ترك سورة يجهل على القراءة
او على السنين جميعا بينه وبين ما روى مسلم وغيره عن عبادة
بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم
يقرأ بام القرآن فضا عد علي ان هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم

في مسلم وذاك فعله في ابن خزيمة والقول مندم على الفعل وكذا مسلم
مندم على ابن خزيمة وجاز ان يستدل على المسئلة بحديث رواه
احمد في مسنده عن جابر قال لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب في
كل ركعة الا وراء الامام واساما اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود
وعلى رضي الله عنه قال اقرء في الاوليين وسبح في الاخرين
واخرج محمد في الموطأ ان ابن مسعود اذا صلى وحده قرو في الاوليين
بقراءة الكتاب وسورة ولدي في الاخرين شيئا ينجب عنه انه
والكان مرفوعا حكما الا ان حديث المسيء صلوته مرفوع حقيقته
يندم عليه قال في حلية المجمل شرح منية المصير ورد الحسن عن
ابن حنيفة انها يعني الفاتحة ينجم عنها في الاخرين واجبة حتى
لو تركها ساهها يلزمه سجود السهو α وفي الدر المختار

ومع النبي وجوبها ٥ هذا والله اعلم

وجوب قراءة الفاتحة على المأموم ولو كانت السجدة مخيرة

قد ظهر بعد التفكير الكثير ان المعتدي يجب عليه الفاتحة في الصلوة
سرية كانت او جهرية اما في السرية فمعلوم حديث لاصلة
لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اخرج به الشيخان ولا يوارضه حديث
قراءة الامام قراءة له وغيره من الاحاديث التي فيها الحكم بكفاية
قراءة الامام للمأموم فانها لا تنفي الوجوب بل الفرضية وهذا
الغير لا يقول بها بل بالوجوب على المعتدي واما في المجهورية
فوجب في السكات لو وجدت من الامام ولا تجوز حال قراءة
الامام حينئذ ليحصل العمل على قوله صلى الله عليه وآله اذ قرأ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا وعلى قوله صلى الله عليه وآله فاقروا اما يتيسر من القرآن وعلى

وعلى حديث لاصلة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واما لو لم توجد السكات
فوجب حال قراءة الامام اليقين لما روى عبادة بن الصامت صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم الصبح فتعلت عليه القراءة فلا انصرف قال اني
اراكم تفرون وروا اما مكم قلنا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا
الا بام القرآن فانه لاصلة لمن لم يقرأ بها اخرج به الترمذي وقال
حديث حسن وابوداود واهموا البخاري في جزء القراءة وصححه والدر المنثور
وقال اسناده حسن ورجال له ثقات وابن حبان والمالك وقال اسناده
مستقيم والبيهقي وقال صحيح فان قلت فمخ ساء ترك العمل بآية الاضا
قلت لو لم تقرأ بما ترك العمل بآية القراءة فان قلت فتعارضت
الآيات فيخص من آية القراءة المأموم جمعا بينهما قلت ان الجمع كما
يحصل لهذا الوجه يحصل بمجملة الالفاظ فيأخذ النافذة فان قلت
ان آية الالفاظ لم يخص بها شيئا بخلاف آية القراءة فانها

قد حصل منها مدرك الركوع والعاجز فتخصيص هذه الآية اول قلت
ان تخصيص الالفاظ بما عدا الفاعلة كان مجدي عباد المذكور
وتخصيص الفرة بما عدا الماموم كان بالرأي من عند نفسه
ولا يخفى ان التخصيص بالحديث اول من التخصيص بالرأي فان قلت
كما انه يحصل تخصيص آية الالفاظ بالحديث كذلك يحصل تخصيص
آية الفرة بحديث اذا قرءوا فاصتوا المروي في مسلم وغيره وحديث
قرءوا الامام فرة له قلت ليس ينبغي التصریح بالالفاظ عن
الفاعلة وكفاية فرة فاعلة الامام عن فاعلة الماموم كما كان النفرج
في حديث عباد بقرعة الفاعلة خلف الامام فجاز ان يحمل الحديث
على ما عدا الفاعلة كما تحمل الآية فلا يجوز بها الشهادة على تخصيص
آية الفرة هذا كله كان كلاما على الخفي بحسب
النظر الدقيق واما بحسب الروايات الفغصية فنشلو

عليك بعض منها مما فيه الجواز اطمينا بالعلوب اهل الزمان من
اننا اتبعنا مذهب النعمان عليم الرضوان قال مفتح الدين في
شرح الوقاية وقال بعض المستأخ اذا قرءوا المعتدي في صلوة الخائنة
لا يكره على قول محمد واليه مال الامام ابو حنيفة الكبير والآية لغني
اذا قرءوا القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانظر اليه ام وقال ايضا
نقل عن جدي عبد الرحيم المشهور بين الامام بشيخ السليم
وهو مجتهد في مذهب ابي حنيفة باتفاق علماء ماوراء النهر
وغرسان انه كان يقول يستحب للاحياط بما روي عن
محمد ويعمل بذلك ويقول لو كان في فريضة يوم الولاية
احب اليه من ان يقال لا صلوة لك اه وفي المجتبى شرح
مختصر القدوري في شرح الكافي للبرزوي ان الفرة خلف

الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عندهما ومن
 ابي حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وبما
 شاء من القرآن **ام** وفي السبابة شرح الهداية للعينين وسنن
 ابي يعقوب قراءة المعتدي الفاتحة احتياطاً ورفع الخلاف
 بينا روى بعض المشايخ عن محمد **ام** وقال ايضا في شرح البخاري
 وبعض مشايخنا يستنون ذلك على سبيل الاحتياط في جميع
 الصلوات وبعضهم في السرية فقط وعليه فقهاء الحجاز والشام **ام**
 وقال علي الفارسي في شرح الموطأ نقل عن بعض مشايخنا ان القراءة
 خلف الامام فيما لا يجهل لا يكره للاحتياط ورده ابن الهمام بان
 الاحتياط هو العمل بانوى الدليلين وليس يقتضى اتواها القراءة
 بل المنع كيف ورد روى عن عدة من الصحابة فساد الصلوة

بالقراءة خلفه فانوا احب المنع انتهى وفيه ان الاحتياط هو الخروج عن الخلاف
 فان كتاب المكروه اولى من الفساد فنه الفساد في جانب الترك
 اقوى من الفساد في جانب القراءة فانوا احبها اليهم لا المنع كيف وهو
 مذهب اكثر المجتهدين في امر الدين انتهى كلام الفارسي وفي المعاني
 المطهرة وينظر ميفرودند كه سكوت مفندي در قرة جهرية اول است
 جناب اسرار فاته در سريه **ام** وفي التعليق للمعتمد للشيخ عبدالحلي
 وذكر اكثر اصحابنا ان القراءة خلف الامام عند ابي حنيفة واصحابه
 مكروه محرم بل بالغ بعضهم فقالوا بفساد الصلوة به وهو باطل
 شنيعة يكرهها من له خيرة بالحدث وعملوا الكراهة بورد التشنيد
 عن الصحابة وفيه انه اذا حقق آثار الصحابة باسنادها بعد
 ثبوتها انما تدل على اجزاء قراءة الامام عن قراءة المأموم لا على

الكراهة والآثار التي فيها التشدد لا تثبت سنداً على الطريق
المحقق فأذن القول بالاجزاء فقط من دون كراهة او منع سلم
وأرجوان يجوزون هذا مذهب أبي حنيفة وصاحبه كما قال ابن جان
في كتاب الضعفاء واهل الكوفة انما احتاروا ترك الزيادة لا الهكم لا
لم يجزوه انتهى ام وقال عبد الوهاب الشعري في الميزان
الكبرى لا يبي حنيفة ومحمد رم قولان احدهما عدم وجوبها
على المأموم ولا يسئل له هذا قولها القديم وادخله محمد في
نصفائفة القديمة واشتهرت النسخ في الاطراف وتاينها
استحقاقاً على سبيل الاحتياط وعدم كراهتها عند الحاجة
للحديث المرفوع لا تفعلوا الا بام القرآن وفي رواية لا تفردوا
بشيئ اذا جهرت الا بام القرآن وقال عطاء وكانوا

يروون على المأموم الفزعة في ما يجهر فيه الامام وفيما سبر وزجعا
من قولها الاول الى الثاني احتياطاً ام هذا والله اعلم

رفع اليدين في افتتاح الصلوة مع التكبير وقبله وبعده

قد روى مالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند منكبته اذا افتتح
الصلوة اخرج ابن خاري وفي رواية شعيب عن ابن شهاب عن
البراء يرفع يديه حين يكبر وعند مسلم من رواية ابن جريح وغيره
عن ابن شهاب بلفظ رفع يديه ثم كبر وقد روى وأهل بن حجر
انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير اخرجه
احمد والبوداود والبيهقي واخرج مسلم عن أبي ثابة انه رأى
مالك بن الحويرث اذا صلى كبر ثم رفع يديه واذا اراد ان يركع

رفع يديه واذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وقد روى ابو داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا
حذو منكبيه ثم كبر وهما كذلك فهذا ^{ثلاثة} اربع كيفيات عن رسول
الله ^{صلى الله عليه وسلم} فمن فعل بواحدة منها فقد احذ السنة لكن كيفية المقارنة
احترار فاصنفنا من اصحابنا وكيفية الرفع قبل التكبير صحيحا
موجب الهداية ونسبه في المبسوط الى عامة مشايخنا وكل وجه
مبين في موضعه - هذا والله اعلم

رفع اليدين حذو المنكبين وحذو

قد جاء في الاحاديث الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين
حذو المنكبين وحذو الازنين وحذو زرعها كما لا يخفى على من

طالع كتب الاحاديث فاكل سنة محمول على اختلاف الاوقات وقد سلك
الطحاوي على ان الرفع حذو المنكبين كان لعذر البرد ورد العيني في
البناءية وقال لا حاجة الى هذه التكاليف وقد صح الخبر فينا وفيما
قاله الشافعي فاخترنا الشافعي حديث ابي حميد واخترنا ابا نوح
واثمل وغيره وقد قال ابو عمرو بن عبد البر اختلف الاثر عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ومن بعدهم فروى عنه عليه السلام
الرفع فوق الازنين وروى عنه انه كان يرفع حذاء الازنين وروى
عنه حذو منكبيه وروى عنه الى صدره وطحاوي اثنا عشر مرة محفوظة
وهذا يدل على التوسعة في ذلك ام وفي شرح مسند الامام علي
الغازي الاظهر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه من غير تقييد
الى هيئة خاصة فاحيانا كان يرفع يديه الى حياض منكبيه

واحيانا الى شجعت اذنيه **هـ** هذا والله أعلم

وضع اليد على الذراع وعلى الكف والرسغ **والرسغ باليمين**

فما خرج مسلم عن ابي بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ثم وضع يده اليمنى على اليسرى وفي رواية النسائي وابي داود انه وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره واخرج البخاري عن ابي حازم عن سهل بن سعد كان ناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم ولا اعلم الا ينهى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الترمذي عن هلب الطائي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيؤخذ شماله بيمينه وقال حديث حسن

ككل هذه من وضع اليد على الذراع وعلى الكف والرسغ واخذ الشمال باليمين سنة وفي الاقتداء بها اسوة حسنة في عمدة الرعاية ذهب بعض مشايخنا الى اختيار الجمع بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ لينتفخ العقب والوضع كلاهما واورد عليه الشربلاني وانا بلسي وغيرهما بان هذا جمع خارج عن المذهب والا حديث والمختار ان يضع تارة ويضع تارة **هـ** هذا والله أعلم

وضع اليدين على الصدر وقت السجدة

قد روى ابن خزيمة من حديث وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وتلوا عنده صدره وعند احمد عن هلب الطائي قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم

ينصرف عن يمينه وعن يساره ويلضع يده على صدره وقد أخرج
ابن أبي شيبه عن وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل
بن جبر عن أبيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يمينه
على شماله في الصلوة تحت السرقة وسنده جيد ورأته كلها فقلت
قاله فاسم بن قنولون فاني تخبرج احاديث الاختيار شرح المختار
قاله في محل وضع الايدي على الصدر وتحت السرقة واسم وقال
الترمذي راى بعضهم ان يضعها فوق السرقة وراى بعضهم ان يضعها
تحت السرقة وكل ذلك واسع عندهم ام ومن ثم قال احمد انه
مخير وفي المقامات المظهرة دست را بر ابر سينه بيستند
ميفرودند كه نوايت ارجح است از نوايت زير ناف ام هذا هو السلام
ما يقرأ بعد التكبير قبل الترتعة

قد أخرج النسائي عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم الم واخرجه البيهقي عنه ومن
جابر مرفوعا ومسلم عن عمر بن الخطاب مرفوعا وقد أخرج مسلم
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم قال وحسب وجهي وقال وانا اول
المسلمين وقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين الفزة اسكاته فقلت
يا بني انت وامى يا رسول الله اسكاته بين التكبير وبين الفزة
ما نقول قال اتول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين
المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض
من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد -

فقد الأذكار وغيرها المروية في كتب الحديث جائزة في الغرائض
والتواضيل ومحملة على اختلاف الاوقات واما تخصيص ماسوى
النساء بالتواضيل فلا يبرهان عليه بل يرد ما خرج الشافعي وابن
خزيمة ذكر التوجيه عن علي اذا صلى المكتوبة وكذا ظاهر حديث
ابي هريرة عند الشيخين نيادى انه كان في المكتوبة وقد صرح
جميع من محققى اصحابنا معهم ابن امير حاج مؤلف حلية المحلى شرح
منية المصلي استجاب اداء الاذكار الواردة في الاحاديث
في مواضعها في التواضيل والغرائض كلها فمما احتار القائلون
ان يؤذى ابى وجهت ومعهما قبل التسمية ليكون ابلغ في احضار
القلب وجمع التسمية مما لا اصل له في السنة كما ذكره علي الفاري
في شرح الحصن الحصين هذا والله اعلم

جهر الامام والمأموم بالآمين

قد روى وائل بن حجر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال غير الغضوب
عليهم ولا الصائين قال آمين ورفع بها صوته اخرج ابو داود في
رواية الترمذي عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا الصائين
قال آمين ومد بها صوته وفي رواية النسائي عنه صليت خلف رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ثم قرأ فاتحة الكتاب فلما فرغ منها
قال آمين برفع بها صوته وفي رواية للبيهقي داود الترمذي عنه انه
صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهر بآمين وروى ابو داود وابن ماجه
عن ابهر بن قيس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا غير الغضوب
عليهم ولا الصائين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول
ثم ادب ابن ماجه فيرجع بها المسجد وروى اسحاق بن راهوية عنه

انما فعلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال ولا الضالين قال آمين
 سمعته وصح في صف النساء ^{فهذه} الاحاديث صريحة في ان
 الامام يجهر بآمين واما جهر الامام والماموم بالآمين فقد روى
 البخاري عن عطاء بن رافع عن ابن الزبير ومن ورائه حتى ان المسجد
 للحجة ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال قلت له اكان
 ابن الزبير يؤمن على اثم الرآن قال نعم ويؤمن من ورائه حتى
 ان المسجد للحجة وروى عن عطاء قال ادركت ما عشرين من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد اذا قال الامام ولا الضالين
 سمعت لهم رجعة بآمين رواه البيهقي وابن حبان في كتاب الثقات
 ونظيره رفعوا اصواتهم بآمين وسمعنا ذلكا مثل اخر على جهر بآمين
 الامام والماموم لكن تركتها لحرف تاويل المجادلين واما ما

روى عن وائل بن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغ غير الغنم
 عليهم ولا الضالين قال آمين وخفض بجا صوته فاجمع الحاضرون
 البخاري ان شعبة وسمع في قوله وخفض صوته واما حمود صوته وان
 شئت بسط علل هذا الحديث فارجح الى تخريج الزيلعي قال في فتح القدير
 وكون ان النبي ^{في هذا} شئى لوفقت بان رواية الغنم يراد بها عدم الترفع العيف
 ورواية الجهر بمعنى قولها في زبر الصوت وذيلها ام وقال في الخلية شرح
 المسية ورجح مشايخنا لهذا ذهب بما لا يري عن شئى لما مله فلا جرم
 ان قال شيخنا ابن الحمام وكون ان النبي لوفقت ^ا وقال جهر
 العلم في الاركان الاربعة بعد ما روى عن الحاكم وقال وهو ضعيف
 ولكن الامر فيه سهل فان السنة التامين واما الجهر والاخفاء
 مذنب ^ا وفي حاشيته الدرر للطحطاوي فكل هذا سنة لا يابا

بما تحصل ولوح الحجر ابوسود وقال مولانا عبدالحفي في التعليل المعبد
والانصاف ان الحجر قوي من حيث الدليل وقال ايضا في السوابة
موجدا بعد التامل والامعان القول بالحجر بآمين هو الاصح لكونه مطابقا
لما روي عن سيد بني عدنان ورواية المفضل عنه صلى الله عليه وسلم
ضعيفة لانوازي روايات الحجر ولو صح وجب ان تحمل على عدم
الوزع الضعيف كما اشار اليه ابن الهمام واي ضرورة داعية الى حمل
روايات الحجر على بعض الاحيان او الحجر للتعليم مع عدم ورود شيء
من ذلك في رواية والقول بانه كان في ابتداء الادب ضعيفا لان ظالم
تدعيه من رواية وائل وهو انما اسلم في اخر الامر كما ذكره
الفاظ ابن حجر في فتح الباري واما اثر ابراهيم النخعي رحمه الله فلا يوزن
الروايات المرفوعة **٥** وفي الامعات شرح المشكوة والظاهر

المثل على كذا العلوية تارة متارة **٥** هذا والله اعلم

الدعاء في الركوع والسجود

فما خرج الشيخان عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثرون
يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يقول
القرآن ولا يعارضه ما اخرج مسلم وابوداود والنسائي مرفوعا
اما الركوع فعظموا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء
فقن ان يستجاب لكم فانه ليس فيه المنع عن الدعاء في الركوع كالسبح
في السجود وانما فيه الا مرفى السجود بكثير الدعاء من الركوع وقوة
اللهم اغفر لي في الركوع قليل والحكمة في تكثير الدعاء في السجود ما
روى ابوهريرة مرفوعا اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
فاكثروا فيه من الدعاء اخرج مسلم وابوداود والنسائي ومن هنا

علت جواز الدعاء في الركوع الا ان الدعاء في السجود يكثر من الركوع
لثبوت الادعية الواردة في الركوع والسجود وان حمل جمع من اصحابنا
على النوافل ولم يجوزوها في الفرائض وحمل جمع منهم على بعض الاحيان
كنها قولان من غير برهان وقد صرح جمع من محققي اصحابنا منهم
ابن امير حاج مؤلف حلية المحلي شرح منية المصلي استحباب اداء
الاذكار الواردة في الاحاديث في مواضعها في النوافل والفرائض كلها
هذا والله اعلم بالصواب

يقول الامام الحميد بعد التسمية

فما خرج البخاري عن ابي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال
سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد الحديث ففيه نصريح
بان الامام يقول بعد التسمية الحمد ولا يعارضه ما يروى عن ابي هريرة

اليوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما
تقدم من ذنبه لانه ليس فيه ما يدل على النفي بل فيه ان قول الامام
ربنا ولك الحمد يكون عقيب قول الامام سمع الله لمن حمده فهذا نظير ما
في الحديث الصحيح اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فكما لا ينضم
هذا اند لا يؤمن الامام كذلك لا ينضم ان الامام لا يقول التحميد فكم
بالنظم من الاحاديث الصريحة ان الامام يأتي بهما ولا يقال
ان سمع الله لمن حمده كان لطلب التحميد فناسب حال الامام والمأموم
يتناسبه الاجابة بقوله التحميد لانه لا يمتنع ان يكون طالباً ومجيباً
كما ان الامام في التامين كان داعياً ومأموراً وتقرّب منه الجمع بين
المباعدة والموقلة لتسامع المؤذن في رد المختار وتالا ينضم

الحميد سرا ورواية عن الامام الفراء وآليه مال الفضلي والمطادي
وجامعة من المتأخرين معراج من الظهير واحتشاده في الحادوب
القدسي وسنن عليه في نور الايضاح ١٤ وقال في عنده الزعامة
وهو الاصح الموافق لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول
بعدم سمع الله لمحمد ربنا لك الحمد ١٥ هذا والله اعلم

وضع اليدين في السجود يكون لوجه بين الكعبين **وضعهما** **المكبلين**
فما خرج مسلم من حديث واثل ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد ووضع
وجهه بين كفيه وقد اخرج ابو داود والترمذي عن ابي حميد
الساعدي مرفوعا وضع اليدين خذ والمكبلين فهذا الحديث
يدل على ان الامر كان واسعا ولكن السجدة بين الكعبين
افضل عندنا قال الشيخ ابن الهمام في فتح القدير لو قال

قائل ان السنة ان تفعل اليها بتفسير رجعا للرويات بناو على انه عليه
السلام كان يفعل هذا احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكعبين
افضل لان فيه تخليص المجافة المسنونة ما ليس في الآخر كان حسنا
١٥ واثرة تليمة ابن امير حاج في الحلية هذا والله اعلم

الدعاء بين السجدين

قد روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين
اللهم اغفر لي وارحمي واجبرني واهدني وارزقني اخرج الترمذي
وابو داود وابن ماجه والحاكم ومصححه فمعه الحديث صريح في استحباب
هذا الدعاء بين السجدين في رد المحتار اقول بل فيه استشارة الى
انه غير مكروه اذ لو كان مكروها لنجي عنه كما ينفي عن التمرة في الركوع
والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافي الجواز كالستمية بين الفاتحة

والسورة بل ينبغي ان ينديب الدعاء بالمغفرة بين المسجدتين حزو جبا
من خلاف الامام احمد لا يبطاله الصلوة بتركه عامدا ام هذا ^{اعلم}

بثوت جلسة الاستراحة

فما خرج البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
يمشي فاذا كان في وتر من صلوة لم يخضع حتى يستوي قاعدا
ففيه اثبات جلسة الاستراحة ولا يارضه ما في حديث
ابي حميد الساعدي فقام ولم يتورك اخرجه ابو داود والطحاوي

لانه كان هذا في وقت وذاك في وقت فكل من رآه في اوله
عدم التورك محمول على الجلوس بقدر التشهد يدل عليه ما اخرجه
ابو داود الباق من وجه اخر عنه باثباتها واما ما روى الترمذي
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخضع في الصلوة

على صدورهم قد ميته وماروس ابو داود عن ابن عمر انه فنى عليه الصلوة و
السلام ان يعتدل الرجل على يديه فلا ينبغي ان لا يعتدل على اليدين
ولو كان ينبغي ان جلسة الاستراحة لكانا ينبغي ان تقوموا لتشهد
الاول ولا يستدل على وجوب جلسة الاستراحة بما روى في
بعض طرق حديث المسيء صلوته من رواية ابن نمير بذكر السيدة
اشائية ثم ارفع حتى تطمئن جالسا فان البخاري اشار في الاستدلال
الى وجه هذا اللفظ فانه عقبه بان قال قال ابواسامة في الاخير حتى
تستوي قائما وهو ظاهر في ان ابواسامة خالف ابن نمير لكن رواه
اسحاق بن راهوية في مسنده عن ابي اسامة كما قال ابن نمير ورواه
البيهقي وقال الصحيح رواية عبد الله بن سعيد بن ابي قدامة وبومسف
بن موسى عن ابي اسامة بلفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم

ورفع حتى يستوي قائما قال في رد المحتار والثاني الجلسة الخفيفة
قال شمس الأئمة المواني الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذاهبا
لا بأس به عندنا في ولو فعل كما هو مذهب لا بأس به عندنا
كذا في المحيط اهـ وفيه ايضاً ما ورد من انه صلى الله عليه وسلم
اذا كان في شئ لم يفيض حتى يستوي قاعدة مشترعية لبيان الجواز
او عند كبر سنه اهـ وقال صاحب البحر الرائق بعد ما نقل عن الهداية
من عمل الحديث المذكور على حالة الكبر ويرد عليه ما ان هذا العمل يحتاج
ال دليل وقد قال عليه الصلوة والسلام لما لك بن الحويرث لما اراد
ان يفارقه صلوا كما رايتوني اصلي ولم يفصل فكان الحديث حجة
للسان في قالا والى ان يحمل على تعليم الجواز اهـ هذا والله اعلم

الاشارة في التشهد

قد وردت

قد وردت الاحاديث بوضع اليد اليمنى في التشهد ولم اجد منها ما فيه
الوضع بدون ذكر رفع السبابة ولم يقل بيمين رفعها احد من
الصحابة ولا احد من الائمة الاربعة ولا احد من اصحاب الامام ابي
حنيفة بل هو قول اخبر عنه علماء ما وراء النهر وخراسان والعراق والروم
وبلاد الهند فلا يعتبر بقولهم فان قيل قد وردت الاحاديث مختلفة
ففي بعضها الرفع فقط كما في حديث ابن عمر عن مسلم وفي بعضها الاشارة
مع عقد ثلثة وخمسين كما هو عن ابن عمر عن مسلم ايضا وفي بعضها
الاشارة مع وضع الالبهام على الاصبع الوسطى كما هو عن ابن الزبير عن
مسلم وفي بعضها قبض كل الاصابع والاشارة بالاصبع كما هو عن ابن
عمر عن مسلم وفي بعضها قبض الخنصر والبنصر والتحريك بالالبهام
والوسطى والرفع كما في سنن ابي داود والنسائي عن وائل بن

جميعه هذا الاختلاف وقع الانجام والاضطراب في الاشارة فلا نعمل
عليها قلنا لا ابهام ولا اضطراب بل يحل الاختلاف على اختلاف
الاقاات والنوع على الامر وهذا الجمع بين الاحاديث المتعارضة
جاء كثير في كتب العلماء فلا عار به فان قيل الاشارة
والقبض وان شئت من الاحاديث لكن فرعين محلها فكيف جاز العمل
بها قلنا انه لو ترك العمل بها حذرنا عن على خلاف السنة للزم العمل
على مجرد وضع اليدين وهو نصاً خلاف السنة اذ لم يرو عنه صلى الله
عليه وسلم الوضع من اول الجلوس الى آخره بدون القبض والاشارة
فالواجب حينئذ اتباع الائمة المجتهدين في امر الدين فالعلم لا يظن
بهم ان يقولوا من غير برهان قوي ودليل شرعي وتارة نعمل على
ما ذهب اليه الامام مالك من القبض والاشارة من اول الجلوس

الى آخر الشاهد مع تعدد الاشارة وتحريك السبابة وتارة نعمل على ما
ذهب اليه الامام الشافعي من القبض من اول الجلوس والاشارة عند
الشهادة وتارة نعمل على ما ذهب اليه جمهور اصحابنا من الجمع بين القبض
والاشارة ورفع السبابة عند قوله لا اله الا الله والوضع عند قوله لا اله الا الله
ومثل هذا التقليد الذي كان عن ضرورة ليس بمذموم مع ان عند
هذا الفقير دلائل على مذهبهم لكن خوف المجازين لا يرخص لذكرها وما
ما قال بعض فضلاء هذا الزمان ان الرفع والقبض كليهما من اول الجلوس
الى السلام من غير تعدد الاشارة وعدم تحريك السبابة فنجيب لانه
خلف جميع الائمة واعجب منه ما قال ان هذا هو قول ابي حنيفة
ومحمد مستدل بما في الموطا عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض

اصابعها واشار باصبعه التي تلي الابهام ووضع كفه اليسرى على
 فخذه اليسرى قال محمد وبصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناخذ
 وهو قول البيهقي انتهى وذلك بوجهين الاول ان هذا الحديث لا
 يفهم منه صريحا ان وضع الكف كان مع القبض والاشارة بل لم يكن
 صوبه ظاهر ايضا فان وضع الكف مع قبض الاصابع لا يتحقق حقيقة
 فالمراد والله اعلم وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند
 الاشارة كما في فتح القدير فاذا كان الحال هكذا فكيف ثبت
 من كلام الموطأ بصنع رسول الله ناخذ وهو قول البيهقي حقيقة
 ان ذلك قولها والثاني انه لو سلم ان الحديث ظاهر فيما زعمه
 فلا نسلم انه يفهم من تلك العبارة ان ذلك قولها اذ يجوز ان
 يقال ان معناها ان ما صنع رسول الله من القبض والاشارة

ناخذ بيها

ناخذ بيها ولا نقول بتفصيها اذ كثيرا ما يقال ياخذون بصرايح الاحاديث
 ويتركون ظواهرها فمن اين اشد ذلك الفاضل انما اخذ ابطا هذا
 الحديث البقم نعم لو نطق بذلك لجاز ولكن بالنظر لا يقال ان ذلك
 قولها فافهم فان قيل انك تابع للسادات المتشبهية قدسنا
 الله تعالى باسرارهم ومدح المحبتهم واما معهم في الطريقة وشيخهم
 المطلق في الحقيقة الامام الرباني المجدد لالاف الثاني قدس سره
 قال في بعض المكاتب الشريفة يمنع رفع السبابة قلنا
 فاجاب عنه فريد العصر والدوران السيد منظر جانان في مكتوبه
 حيث قال نوشته بودند که حضرت مجدد الف ثاني رضي الله تعالى عنه
 در مكتوب از مكتوبات خود منع رفع سبابه کردند و توباه و جود دعوى
 محبت بجناب ايشان رفع سبابه ميکنی و محب را اتباع محبوب

لازم است و خدا و او سبحانه جلشانه انبیا کتاب است بر عباد فرض گردانیده
 سبزه ای ماکان المؤمن و لا مؤمنة اذا قضی الله ورسوله
 امر ان یکون لهم الخیرة من امرهم و رسول علیه السلام میفرماید
 لا یؤمن احدکم حتی یکون عواها تبعاً لما حیث به و حضرت مجدد
 الف ثانی رضی الله تعالی عنه که نائب کامل آنحضرت اند نبأ طریق
 خود را بر انبیا کتاب است گذاشته اند و علماء در اثبات رفع کسب
 رسالتی مشتمل بر احادیث صحیحیه در ابیات فقه حنفیه تفسیر
 کرده اند تا بجا یکه حضرت شاه بی رحمة الله علیه فرزند اصغر حضرت
 مجدد نیز در نیاب رساله مخبر میفرموده اند و در نفی رفع یکدیگر نبوت
 نرسیده و ترک رفع از جناب حضرت مجدد بنا بر اجتهاد واقع شده
 است محفوظ از نسخ بر اجتهاد مجتهد متقدم است و بعد نبوت است رفع

ترک آن باین جهت که حضرت مجدد ترک فرمودند معقول نیست و حضرت
 مجدد بر ترک سنت تقدیر کثیر فرموده اند و حضرت مجدد بهم مذبح حقیقی
 داشته اند و امام ابو حنیفه رضی الله تعالی عنه گفته اذ انت الذی فسد
 مذهبی و ترکوا قولی بقول رسول الله صلی الله علیه و سلم پس امید
 آنست که حضرت مجدد از ترک این امر اجتهادی و اخذ با حادیث
 صحیحیه متغیر نشوند و اگر گویند که حضرت مجدد با آن علم واسع از احادیث
 نبوت رفع کسر آگاه نبودند گوئیم تا زمان مبارک حضرت الشیخ
 این کتب و رسائل در دیار هند شهرت نیافته بود و از نظر مبارک
 الشیخ نگذاشته که ترک نمودند و اگر نه هرگز ترک رفع نمیفرمودند
 که ایشان حریفین ترین اکابر این امت بر انبیا است بوده اند و اگر گویند
 عدم رضاء حضرت رسالت علیه النجیة را باین عمل از کشف دریافته

ترك فمروده يشتد أو ينم ككشف در امور طريقت معتبر است و در احكام
شراعت حجت نيست مع هذا و ان مكثوب احتياج بكشف كمره اند
و اعية است كه اين مخالفت جزئي بر عايت فاعله كلي البان كه بكه
تمام تر عيب بر اتباع بغير عيالام فرمودند مشتمل ناسخ گردد و السلام
١٥ هذا والله اعلم

التورك في القعدة الاحيرة

فذا خرج البخاري من حديث ابي حميد الساعدي في وصفه صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله
اليسرى ولضب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله
اليسرى وضب الاخرى وقعد على مقعدته فهذا الحديث
صريح في الفرق بين الشهادتين بان الاول كان بالجلوس على الرجل

اليسرى والثاني بالتورك و ما ورد من الاحاديث التي كانت في بعض
الجلوس على الرجل اليسرى وفي بعضها التورك فمطلقة لم يبين
فيما انه في الشهادتين او احدهما وقد بينه ابو حميد نوصف الجلوس
على اليسرى في الاول والتورك في الاخير فهذا المفضل قاض على
المجمل قال الشيخ عبد الحفي في التعليق للمجمل والاصناف انه لو وجد
حديث يدل صريحا على استينان الجلوس على الرجل اليسرى في القعدة
الاخيرة وحديث ابي حميد منفصل فليجمل المجمع على المفضل ١٦ هذا
والله اعلم بالصواب

رفع يديه **في التورك** و هذا القياس منه والقيام الى الثالثة

فذا خرج البخاري ومسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يرفع يديه حذو منكبيه واذ اكبر للتكبير واذ ارفع راسه

من الركوع رفعها وقال سمع الله لمن حمده وكان لا يفعل ذلك في
 السجود وقد روى البخاري عن نافع ان ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة
 رفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه
 واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقد صح الرفع عنه صلى الله عليه وسلم عند الركوع وعند القيام
 منه وعند القيام الى الثالثة فلا شك في استحباب هذه الرفعات
 وقد حكى البخاري في جزء مفرد في هذه المسئلة عن الحسن وحميد
 بن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن
 الحسن احدا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في
 الركوع والرفع منه روى عنه فعله الا ابن مسعود اذ جاءه روى عنه
 ابن مسعود انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند

الافتتاح فلو لا يعود اخذ به ابو داود وغيره من الاحاديث التي تدل على
 عدم الرفع سوى الافتتاح لا يعارض احاديث الرفع قالوا لا تكون حجة الا
 على من يقول بوجوب الرفع ونحن لا نقول به بل باستحبابه واما ما
 اشتمر في كتب اصول اصحابنا ان مجاهد قال صحبت ابن عمر عشرين
 فلم اربح رفع يديه الا مرة وقد عرفت انه راو لحديث الرفع والراوي
 اذا ترك مرويه سقط الا حجاج به وما قال الطحاوي بعد ما روى من
 حديث ابي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد انه قال صليت خلف ابن
 عمر فلم يكن يرفع يديه الا في الكبيرة الاولى فهذا ابن عمر قد راى النبي
 صلى الله عليه وسلم يرفع ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا يكون ذلك الا وقد ثبت عنه فسبحه فغنيه اما اذا
 دلالة لم يشب ما في كتب الأصول من حديث ابن عمر من كان عند

سند ثقات به ^{عنه} وأما تأنيها فللمعارضته بخبر طائوس وغيره من الثقات
 اللهم رد ابن عمر بن رفع وأما ثالثا فلان في طريق الطحاوي أبو بكر
 بن عياش ^{رحمته} وأما في رواية نوازي روايته رواية غيره من الثقات
 وأما رابعا فلان مجاهد نافع وغيره من الثقات كسالم ونافع
 مشهور والمثبت مقدم على الثاني وأما خامسا فلان الجمع بين
 الروايتين ممكن وهو أنه لم يرد له وجبا ففعله تارة وشركه أخرى
 وأما ما قال في النهاية شرح الهداية أن عبد الله بن الزبير رأى
 رجلا يعلى في مسجد الحرام ويرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
 منه وقال لا تفعل أنه امرؤ فعليه وسلم في أول الإسلام ثم
 تركه فلم أجده في كتب الحديث مع أنه معارض بحديث رواه أبو داود
 عن عتيقون المكي أنه رأى عبد الله بن الزبير وصلى بهم بشير بكفنيه

حين يقوم وحسين يركع ويسجد وحسين يخضع للقيام فيقوم فيسير بيديه
 فأنطلقت إلى ابن عباس فقلت أين رأيت ابن الزبير صلى الله عليه وسلم را حاد الجليها
 مؤصفت له هذه الإشارة فقال إن أحببت أن تنظر إلى صلوة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فاقصد بصلوة عبد الله بن الزبير وأما ما روي أبو بكر بن أبي شيبة
 في مصنفه عن ابن عباس موقوفا لا يرفع إلا يدي إلا في سبع مواطن
 الشكيرة الأولى واستقبال القبلة والموقفين والموقفين والموقفين والموقفين
 فعوليس بحديث مرفوع مع أنه معارض بما مر من حديث عتيقون المكي
 وعنه الترمذي ممن قال بالرفع على أنه موقوف بالرفع في القنوت
 والعبد بن فاطم هراة الحضر ليس حقيقيا بل اضافها وأما ما في النهاية
 عن ابن مسعود رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فزفناه وترك
 فتركنا فلا نفهم منه النسخ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ففناه

ابن مسعود وهو ليس بحجة سيما اذا خالفه فهم صحابي آخر وامامنا فيهم
من قوله تركنا من الاجماع على الترك محفوظا هر في الدلالة على الاجماع
وانما راد المعارضة له لقصور فلا يارفعها في التعلق بالمعبد للمشيخ
عبد الجي الكهنوي والقدرا المتحقق في هذا الباب هو ثبوت الرفع
وشركه كالمعجم من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان رواة الرفع من
الصحابة جم غير رواة الترك جماعة قليلة مع عدم صحة الطرق عنهم
الا عن ابن مسعود وكذلك ثبت الترك عن ابن مسعود واصحابه باثبات
محمية بها فان دون ثمانية ان الرفع ليس بسنة مؤكدة يلام تاركها الا
ان ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر وارجح واماد عوى نسخها كما
صدر عن الطحاوي مفترجا بحسن الظن بالصحابة التاركين وابن الحوام
والعيني وغيرهم من اصحابنا فليست بحرص عليها بما يشفي العليل

ويروى القليل **هـ** وفي شرح سفر السجدة ما را الزين جاره منبت كذا
سنت برود فعل كنيم **و** وفي حجة الله اباؤنا والذي يرفع واجب الي
ممن لا يرفع فان احاديت الرفع الكثرا ثبت غير انه لا ينبغي لاسان
في مثل هذه الصورة ان يرفع على نفسه فتنة عوام بلده وهو قوله صلى
الله عليه وسلم لو لا حدثان قومك بالكفر لتفتت الكعبة **ز** هذا والله علم

كتاب الناسي للصلاة والذي يفي ان ليس في الصلوة وكذا

العمل بالسر والظواهر في الصلوة سهوا

قد روى ابو هريرة رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم احدي
صلوات العشي ركعتين ثم سلم وقام الى خضبة في مقدم المسجد فوضع
يده عليها وفي النوم ابوبكر وعمر معا بان ان يعلماه فخرج سرعان
الناس فقالوا اقضرت الصورة ورجل يدعوه النبي صلى الله عليه وسلم

ذو اليمين فقال يا رسول الله اسنيت ام تقصرت الصلوة فقال لها انس
ولم تقص قال بلى قد سنيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل
سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر متفق عليه واللفظ للبخاري ولا يروى
فقال اصدق ذو اليمين فاموا اي نعم وهي في الصحيحين لكن يلفظ
فقالوا وقد روى عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
على العصر نسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام اليه رجل
يقال له الخرباق وكان في يديه طول فقال يا رسول الله قد كره
صنيعه وخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى الى الناس فقال اصدق
هذا قالوا نعم فصلى ركعتين ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم
سلم فنفى هذا دليل على ان كلام الناس للصلوة والذي يظن
انه ليس نبها لا ينطبقها وهذا قال جمهور العلماء من السلف

والخلف وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير واخيه عروة وعطاء
والحسن والشعبي وقنادة والوزاعي وماكك والثاني واحد
جميع الحديثين رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه واحدا به
والنوري في صحيح الروايتين فيه تبطل صلوة بالكلام ناسيا او جاهلا
لحديث ابن مسعود وزيد بن ارقم رضي الله تعالى عنهما انهما رعا ان حديث
قصة ذو اليمين مسنوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن ارقم قالوا
لان ذو اليمين قبل يومئذ قالوا ولا يمنع من هذا ان يكون اي حرمية

رواه وهو ما خالفه السلام عن بدر لان الصبي في ندر يدي ملا عيفه
بان يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم او صبا يخر واجاب العلماء
عن هذا باجوبة صحيحة حنة مشهورة احسنها وانفعها ما ذكر
ابو عمر بن عبد البر في التمهيد قال اما ما عايناه ان حديث

دخان نفسه في الصورة كانت قبل بدر

ابن هريفة منسوخ حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فغير صحيح لانه
لا حذف بين اهل الحديث والسير ان حديث ابن مسعود كان مكبة
حين رجع من ارض الحبشة قبل الهجرة وان حديث ابن هريفة في قصة
ذي الديرين كان بالمدينة وانما اسلم ابو هريفة عام حنبر سنة
سبع من الهجرة بلا حذف ولما حديث زيد بن ارقم رضي الله عنه فليس
فيه بيان انه قبل حديث ابن هريفة او بعده والنظر يستجد انه قبل
حديث ابن هريفة وانما قولهم ان ابا هريفة رضي الله تعالى عنه لم يشهد
ذلك فليس يصح بل شهدوها محفوظ من روايات اثبات الفاظ
ثم ذكر باسناده الروايات اثباته في صحيح البخاري ومسلم
وغیرهما ان ابا هريفة قال صلى الله رسول الله صلى الله عليه وسلم
احد ملوك العسي فسلم من اثنين وذكر الحديث وقصة

ذي الديرين وفي رواية صلى الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية
من مسلم وغيره بينا وانا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذكر الحديث وفي رواية في غير مسلم بينا نحن نصلي مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وقد روى قصة ذي الديرين عبد الله بن عمر وعارفة
بن حديج وعمران بن حصين وابن مسعود وكلهم لم يحفظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا صحبه الا بالمدينة متأخرا فذكر احاديثهم
بغيرها قال ابن مسعود هذا رجل من الصحابة يقال صاحب
الجوش اسمه عبد الله معروف في الصحابة له رواية قال
واما قولهم ان ذا الديرين قتل يوم بدر فغلط وانما المقول يوم
بدر ذو الشمالين ولما نذا ففهم ان ذا الشمالين قتل
يوم بدر لان ابن اسحاق وغيره من اهل السير ذكره ففهم

قتله يوم بدر قال ابن اسحاق ذوالشمالين هو عمير بن عمرو
 بن عثمان من فزاعة حلف لني زهرة قال النعم
 قدما البدين غير ذى الشمالين المقتول ببدر بدليل حضور
 ابي هريرة ومن ذكرنا قصة ذى البدين وان المصطفى رجل من
 بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه وفي رواية عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه اسمه الخرباق ذكره مسلم وذو البدين الذي
 شهد السهم في الصلوة سلم وذو الشمالين المقتول ببدر
 يخالفه في الاسم والنسب وقد يمكن ان يكون رجلا من ثلثة
 يقال لكل واحد منهم ذو البدين وذو الشمالين لكن المقتول
 ببدر غير المذكور في حديث السهم هذا قول اهل الحديث والنعم
 من اهل الحديث والعقده تروى هذا باسناد عن مسدد

واما قول الزهري في حديث السهم ان المصطفى ذوالشمالين فلم يتابع
 عليه وقد اضطرب الزهري في حديث ذى البدين اضطرابا
 اوجب عند اهل العلم بالنقل تركه من رواية خاصة ثم ذكر طه
 وبين اضطرابها في المتن واسناد وذكر ان مسلم بن الحجاج
 غلط الزهري في حديثه قال ابو عمر رحمه الله تعالى لا اعلم احدا من اهل
 العلم بالحدث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذى
 البدين وكلهم تركوه لا اضطرابه وانه لم يثبت له اسناد ولا متنا
 وان كان اما ما عظميا في هذا الشأن فالخط لا يسلم منه بشر
 والكمال لله تعالى وكل واحد من قوله ويشرك الا النبي صلى الله
 عليه وسلم فنقول الزهري انه قتل يوم بدر وترك لتتق غلظه
 فيه هذا الكلام اي عمر بن عبد البر مختصرا وفي رد المحتار

وسمع النسخ بان حديث ذي البدين رواه ابوهريرة وهو متأخر
 الاسلام واجيب بجواز ان يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا
 ونماه في الزيلعي قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه
 بينا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة
 وهو صحيح في حضوره فلم ارعنه جوابا شافيا ام ولا يستدل
 بحديث ذي البدين المذكور على ان تعد الحلام لمصلحة الصلوة
 لا يبطلها لان كلامه صلى الله عليه وسلم لم يكن الا ناسيا
 وقول الصحابة نعم وكذا قول ذي البدين له بلى قد نسيت
 بعد قوله صلى الله عليه وسلم لم تقصر كان جوابا للبني صلى الله
 عليه وسلم وجوابه لا يقطع الصلوة لبثت مخاطبته في التشبه
 وهو حي يقولهم السلام عليك ايها النبي كذا في فتح الباربي

وفي هذا الحديث ايضا دليل على ان العمل الكثير والخطوات اذا كانت
 في الصلوة سهوا لا يبطلها كما لا يبطلها الاكلام سهوا وتاويل
 الحديث صعب على من البطلها فانه النووي وفي المصنف وانفردت
 سلام داد وآن قاطع صلوة سب وفعل كثير كركه در صورت عمد ناقض
 صلوة سب بعد از آن بياد آورد وانما فرمود وسجده كرد پس اسم
 شد كه فعل چيزي كه عمد آن ناقض نماز است بطريق سهو موجب سب
 سهو است ١٥ هذا والله اعلم

رد السلام بالاشارة

فد اختلف اصحابنا في رد السلام بالاشارة فكرهه بعضهم ومنهم
 الطحاوي وقال بعضهم لا بأس به لما اخرج ابو داود والترمذي
 عن صحيب مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت

عليه فرد الي اشارة واخرج البزار عن ابي سعيد ان رجلا سلم
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فرد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اشارة فلما سلم قال له انا كنا نزد السلام في
 ملوتنا فنحنينا عن ذلك واخرج مالك في الموطأ ان ابن عمر
 على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد عليه الرجل كلاما فرجع اليه
 عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم
 وليس ببدية وبهذه الاحاديث اخذ الشافعي فاستحب
 الرد اشارة ومن كرهه من اهلنا حمل الاحاديث على ان
 اشارته عليه السلام كان للفتي عن السلام لا لردده وهو حمل
 يحتاج الى دليل مع مخالفة نظار بعض الاخبار هذا والله اعلم
 حصل ببيان وحيوان وانما قيل ان تعدد

يقول في الصلوة لا تبطل بها

قد روى ابو قتادة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 وهو حامل امامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا يبي العاص بن الربيع فاذا قام حملها واذا سجد وضعها اخرجه
 الشيخان وعند ايضا قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الناس
 وامامة بنت ابي العاص وهي بنت زينب بنت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على عاتقه فاذا ركع وضعها واذا راع من السجود اعادها
 اخرجه مسلم ولا يبي داود حتى اذا اراد ان يركع اخذها فوضعا
 فركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام اخذها فردا
 في مكانها ففيه دليل لصحة صلوة من حمل آدميا او حيوانا
 كاهرا من طير وساة وغيرهم ولا ان الغنل القليل لا تبطل

الصلوة وان الافعال التي اذا ائذنت ولم تزال بل تفرقت لا
تبطل الصلوة في رد المحتار وقد اجيب عنه يعني عن هذا
الحديث باجوبة منها ما ذكره الشارح انه منسوخ بما ذكره من
الحديث وهو مردود بان حديث ان في الصلوة لشغلا كان قبل
الحجزة ونصه امامة بعدها ومنها ما في البدائع انه صلى الله عليه
وسلم لا يكره منه ذلك لانه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها
او للتشريع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله ايضاً في
زماننا لا يكره لواحد منا فعله عند الحاجة اما بدونها فمكره
اه وقد اطال المحقق ابن امير حاج في الخلية في هذا
المحل فقل ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب الذي
لا يعدل عنه كما ذكره النووي فانه ذكر بعضهم انه بالفعل اتوى

من القول وفعله ذلك لبيان الجواز الم وفي التعليق المجد اخلف العلماء
في تأويل هذا الحديث فروى ابن الفاسم عن مالك انه كان في النافلة
واستبعد المازري والقرطبي وعياض لما في مسلم رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وامامة على عاتقه ولا يرد
بيننا نحن نشطر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر او العصر
وقد دعاه بلال الى الصلوة اذ خرج اليها وامامة على عاتقه فقام
في مصلاته فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وص في مكانها وقال النووي
ادعى بعض المالكية انه منسوخ وبعضهم انه من الخصائص و
بعضهم انه لقوة وحكيها دعاوي باطلة مرددة لا دليل
عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشريعة لان الادب طاهر
ونيات الاطفال واجسادهم محمولة على الطهارة ولا اعمال في

الصلوة لا يتطلى اذ املت او تفرقت وانما فعله رسول الله لبيان
 الجواز كذا في شرح الزرقاني هـ هذا والله اعلم
 عدم فساد الصلوة باخذ قياد الفرس او بالمشي ^{والفرس مستقبل القبلة}
 في الدر المنثور مشي مستقبل القبلة هل يفسد ان مشى قدر
 صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا
 يفسد وان اكثر ما لم يختلف المكان وقيل لا يفسد حالة العذر
 هـ وفي رد المحتار اي وان اكثر واختلف المكان لما في الحلية عن
 الذخيرة انه روي ان ابا هريرة رضي الله عنه صلى ركعتين اخذا
 بقياد فرسه ثم انبسل من يده فضى الفرس على القبلة تبعه
 حتى اخذ بقياده ثم رجع ناكصا على عقبيه حتى صلى الركعتين
 الباقيتين قال محمد في السير الكبير وبهذا نأخذ هـ هذا والله اعلم

ترك استقبال القبلة ساهيا لا يبطل الصلوة

قد روى ابو هريرة في قصة ذي الديد بن ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم في ركعتي الظهر واقبل على الناس بوجهه اخرج به مالك في الموطأ
 وقد روى عبد الله صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خسا فلما
 انقلبت توشوش القوم بينهم فقال ما شأنكم قالوا يا رسول الله هل
 زيد في الصلوة قال لا قالوا فانك قد صليت خسا فانقلبت ثم
 سجد سجدتين ثم سلم ثم قال انما انا مبشر مثلكم انسي كما
 تنسون اخرج به مسلم قال في فتح الباري تحت حديث ابي هريرة
 ويؤخذ منه ان من ترك الاستقبال ساهيا لا يبطل صلوة
 هـ وقال ايضا فيه بعد ذكره مسلم ان من تحول عن القبلة ^{ساهيا}
 اعادة عليه هـ هذا والله اعلم

كفاية الخط اذ المريد ستره

قد روى ابو داود وابن ماجه عن ابي هريرة فان لم يكن معه عصا
فليخط خطا وفي سنده واكان مجهولا ان احدهما ابو عمرو بن
محمد بن عمر بن خريث وثانيهما جده خريث بن سليم قال المافظ
في التريب في حقها مجهول وفي مختصر السنن قال ابن عيينة لا
اجد شيئا يسند به هذا الحديث وما جاء الا بهذا الوجه وكان
اسماعيل بن امية اذا روى هذا الحديث يقول هل عندكم شيء
تسندونه به وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم انشاء
الله تعالى ام لكن صحيح هذا الحديث ابن حبان واحمد وابن المديني
فيما نقله ابن عبد البر في الاستذكار وقال المافظ في بلوغ الامم
ولم يصيب من زعم انه مضطرب بل هو حسن م على ان

الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل قال ابن الهمام واما الخط
فقد اختلفوا حسب اختلاف فهم في الوضع اذ لم يكن معه ما يغزوه
او يضعه فالمانع يقول لا يحصل المقصود به اذ لا يظهر من بعيد و
المجيز يقول وردت الاثر به واختر صاحب الهداية الاول و
السنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخاطر
بربط الخيال كي لا ينتشرا م والى كفاية الخط اذ المريد ستره
ذهب ابو يوسف ومحمد في رواية وفي النهاية وبه قال بعض مشائخنا
المأخزين فقالوا يخط طولا لا عرضا م هذا والله اعلم

عدم وجوب الوتر

قد روى طلحة في قصة الاعراب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمس صلوات في اليوم والدليله فقال هل علي غيرهن فقال لا الا

ان تطوع قال طهمة فادبر الرجل وهو يقول والله لا ازيد على هذا
ولا انقص منه فقال رسول الله افلح الرجل ان صدق اخبرجه
الشيخان مطوكا وقد اخرج ابن حبان عن جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم قام بهم في رمضان فصلى ثمانين ركعة واوتر شرا
انتظروه من القابلة فلم يخرج بهم فسالوه فقال خشيت ان
يكتب عليكم الوتر وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصل في السفر على راحلة حيث توجهت به يروي
ابناء صلوة الليل الا الفرائض ويوتر على راحلة واخرجه مسلم
الباق عنه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة
قبل اي وجه توجه ويوتر عليهما غير انه لا يصلي عليهما المكتوبة
وقد اخرج الشيخان عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

بعث معاذا الى اليمن فذكر الحديث وثبه فاعلمهم ان الله قد فرض
عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث وحان ذلك اذ فرغ
حيوة النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج اصحاب السنن الا انه قد
وصحى ابن حبان من حديث عباد بن الصامت سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من جاء
بهن يوم القيامة كما امر الله غز وجل لم يستغف بشيء من
حقوقهن فان الله جاعل له عهدا ان يدخله الجنة ومن لم يحن
بهن يوم القيامة استخفا فاجعهن فلا يحمله عند الله غز وجل
ان شاء غفر له وان شاء عذبه فهذه الاحاديث كلها
دالة على ان الوتر ليس بواجب وبالديث ان خير استدلال روي
عباد بن الصامت ايقن على ان الوتر ليس بواجب اخرج اثره

مالك وغيره ومما في العيص وما روي عن عبادة انه لما بلغه ان ابا
محمد رجلا من الانصار يقول الوتر حق فقال كذب ابو محمد
فالجواب عنه انما كذب الرجل في قوله كوجوب الصلوة ولم يقل
به احد اذ يحتاج الى ان عبادة بن الصامت كان يفرق بين
الغرض والواجب ومن هنا بطل ما اجابوا من حديث ابن عمر
المذكور من ان نفي الغرض لا يستلزم نفي الواجب لانه موقوف
على ابن عمر كان يفرق بينهما وكذا بطل ما اجابوا من حديث
علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال ليس الوتر بحكمة كهيئة
المكتوبة ولكن سنة سخا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه بانه لم يقل احدا وجوب
الوتر كوجوب الصلوة لما ثبت عندنا من التفرقة بين الغرض

والواجب وذلك لان هذا اصطلاح حادث وما كان الشيا به لغرض
بينهما ومن يدعي انه اصطلاح قديم فعليه اثباته واما ما في السنن
الاخرى من ان قال صلى الله عليه وسلم الوتر حق على كل مسلم ورواه ابن
حبان والحاكم وقال على شرطها فلا يفتى لفظة حق وجوب الوتر
لانه لو اقتضاه لاقضى وجوب غسل الجمعة لانه ورد فيه غسل
يوم الجمعة حق واجب على كل محتمل مع ان احدا من اصحابنا لم يقل بالوجوب
مع ان عدم التيقيد بالركعات الذي ورد في ذلك الحديث بعده متعلق
بمن احب ان يوتر بخمسين فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليغسل
ومن احب ان يوتر بواحد فليوتر فيقتضى انه ليس بغرض لان
الغرض مقتضاه التيقيد واما ما رواه ابو داود وقال صلى الله عليه
وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا واخرجه الحاكم وصححه

فليس يضاف في الوجوب فان مثل هذه الكلمة ورد في السنة المؤكدة
 ايضا واما الاستدلال بحديث ابي سعيد من نام عن وتر او
 سنيه فليصله اذا اصبح او ذكره اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط
 الشيخين غير تام لان الامر بالنقض مقتضيا للوجوب موقوف
 على ان يقال ان الوتر واجب والا فقد جاء النقص للسنة المؤكدة
 ايضا فكيف ينعم من الامر بالنقض الوجوب واما ما روى عبد الله
 بن ابي مرة الزوني عن خارجة بن عذافة ^{قال رسول الله} قال صلى الله عليه
 وسلم ان الله امدكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي
 يا رسول الله قال الوتر ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر اخرجه
 احمد وابوداود والترمذي وابن ماجة وصححه الحاكم واخرجه
 الطبراني في مسندها مبين باسناد حسن عن ابي سعيد

رفعه ان الله عز وجل زادكم صلوة وهي الوتر فيجاب عنه انه غير
 معتمد لوجوب الوتر لان الامداد هو الزيادة بما يقوى المزيد
 عليه يقال مد الجليش وامدة اذا زادت والحق به ما يقويه ويكثره
 ومد الداء وامدها زادها ما يصلحها ومدت السراج والارض
 اذا اصبحت بالزيت والسماد كما في سبيل السلام ولا يخفى ان الزايد
 يقوى الفرائض ويتم نقصانها كما ورد في احاديث السنن من يتم
 الدار بوعينه وبؤبؤ بدء ما روى محمد بن نصر المروزي في الصلوة من
 حديث ابي سعيد رفعه ان الله زادكم صلوة الى صلواتكم هي خير
 لكم من حمر النعم الا وهي الركعتان قبل الفجر واما ما استدلوا
 بحديث جعلوا آخر صلواتكم بالليل وتر على وجوب الوتر فنقول
 ان صلوة الليل ليست بواجبة كذلك آخره ولا يستدل بمكانه

عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا رافدة
معتصة على فراشه فاذا اراد ان يوتر ايقظني فاوترت
اخرجه الشيطان فانه لا يلزم الوجوب من عدم شركها ثامنة
وايقظها للوتر نعم يدل على ناكه امر الوتر وانه فوق غيره من
النافل الليلية والى عدم الوجوب ذهب الائمة الثلاثة
وصاحب ابي حنيفة وهو المرجح بالدلائل كما عرفت هذا والله اعلم
وتر ثروت بنسبتين او بتسليمه بالقدم على الركعتين او **انما**
قد جاء وتره صلى الله عليه وسلم بثلاث ركعات بطريق ثلث الاول
بالتسليم بين الركعتين قد اخرج احمد وابن حبان وابن السكيت
في صحيحهم والطبراني عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفضل
بين الشفع والوتر والثاني بالشهد الواحد قد روي الحاكم

والبيهقي عن عائشة انه كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث
لا يقعد الا في آخرهن والثالث بالشهد بين وسلام واحد
قد اخرج النسائي والحاكم وصححه ومحمد في الموطاع عن عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر
وهذا ظاهر في ان الشهد كان في ركعتي الوتر فان النفي من
التسليم يدل على وجود الشهد ثبت منه الشهد بدون
السلام في ركعتي الوتر وانكار هذا بالناويلات البعيدة
بحجة العقل السليم والذهب المستقيم ولا يعارض ما روي
عن ابي هريرة مرفوعا لا يوتر واثنان او وتر واثنان او
سبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب اخرجه الدارقطني و
قال رواه ثقات فانه لا يراد من نفي الا تيار بالثلاث

في الثلاث اصلا وراسا حتى التثنية بالتسليمين فانه لما قيل
 به احد بل المراد النفي عن الثلاث المشبهة بالمغرب ولهذا
 جاء النبي صلى الله عليه وسلم بعد النفي عن الثلاث بقوله
 ولا تشبهوا بصلاة المغرب ويدل عليه ما روى محمد بن
 نصر المروزي عن ابي هريرة مرفوعا وموقفا لا يترد
 بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب ولا يخفى ان زوال التشبه
^{عطف} تارة يكون بانسان ثلاث كالمغرب في وقت وخمس في
 وقت وسبع في وقت كما ثبت تلك الافعال عنده صلى الله عليه
 وسلم على الادوات المتعددة كما لا يخفى على متتبع كتب الاحاد^ث
 ونظيره ما روى عن ابي امامة قال قلت يا رسول الله اهل
 الكتاب يتسرون ولا يأترون فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم يسردوا ويأتروا وخالفوا اهل الكتاب رواه احمد و
 الطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح خلافاً
 وهو ثقة ومنه كلام لا يضر ^ع اذ فيه الاذن بلبس السراويل
 لان مخالفة اهل الكتاب تحصل بمجرد الالتئام في بعض الادوات
 لا بترك السراويل في جميع الحالات فانه غير لازم وان كان
 ادخل في المخالفة كذا في فتح الباري ^{عطف} وتارة يكون زوال التشبه
 بعدم العود على الركعتين وتارة يكون بالتسليمين والحكمة
 في النفي عن التشبه بالمغرب دفع اتهام الرضوية بجمعة ان
 الوتر يكون وتر صلوة الليل والمغرب يكون وتر صلوة النهار
 فلواني بالثلاث كالمغرب تارة وبالجس تارة اخرى زال
 التحديد المرفوع للرضوية وكذا اذا انقضى بعدم العود لاول

او بالتسليمين زال ذلك الابهام ايضا كما لا يخفى ثم اعلم
ان الترجيح في هذه الطرق كان بحسب زوال التشبيه
بالعلة والكثر فالاول ارجح من الثاني ومن هنا تخطت
ان الايمان في الوتر بخمس اوسبع اولى من هذه الطرق كلها
بجدة عدم التشبيه بالمغرب بالكلية هذا والله اعلم

سنة الركعتين قبل الظهر

قد روى ابن عمر قال حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر
ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح
اخرجه الشيخان وقد روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع اربعا قبل الظهر وركعتين

قبل العداة فلا يخفى عليك ان مداومته صلى الله عليه وسلم على الاربعة
قبل الظهر من حديث عائشة كانت في البيت يدل عليه ما رواه
احمد والبوداد في حديث عائشة كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا
ثم يخرج وما روى ابن عمر ماري في المسجد فخرج من المدينين
سنة ست ركعات رتبة للظهر لكن لا اعلم انه قال بذلك احد
فبلي فدخل الاربعة على سنة الزوال ونقول بسنة الركعتين كما قال
الشافعي او عمل على حالين فكان يصلي نافلة شنتين وثلاثة اربعا وكل
وصف ماري فبينفي ان يعمل على كلا الحالين في المعامات المنطرية
وكا بعد ارجعه بر دوركوت سنت اختصار سنة وند جنابك بيش از
ظهرگاه دوركوت گاه چهارميكه اردند و ميفر مودند كه اين هم سنت
ست ۴ هذا والله اعلم

استجاب ركعتين قبل

قد روي عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء وكرهية ان
تخذها سنة اخرجها الشيخان وقد روي عن انس قال كنا
بالمدينة فاذا اذن المؤذن لصلاة المغرب ابعدوا السواري
فركعوا ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان
الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها اخرجها مسلم
وقد روي عن مرثد بن عبد الله قال استعبت عقبة الجهنمي فقلت
الا اعجبك من ابي تميم يركع ركعتين قبل صلاة المغرب فقال
عقبة انا كنا نغلقه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
فما بينك الآن قال الشغل اخرجها البخاري وقد روي عن

عبد الله بن المغيرة

عبد الله بن المغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين كل
اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء
متفق عليه فتبين من هذه الاحاديث استجاب الشغل قبل المغرب
واما ما زاد البزار من لفظ الا المغرب من طريق حيان بن عبد الله
عن عبد الله بن بريدة عن ابيه في الحديث الا خير فقد قال في
الفتح انه شاذ لان حيان والكان صدوقا عند البزار وغيره لكنه
خالف الحفاظ من اصحاب عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث
ومثله وقد وقع في بعض طريقه عند الاسماعيلية وكان بريدة
يعلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محظوظا لم
يخالف بريدة راويه وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن
الغلام انه كذب حيان المذكور ا هـ واما ما روى ابو داود

عن ابن عمر عن طريق طاووس ما رايت احدا يصلحها على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم فناف والرواية المتقدمة عن انس وكذا
عن عقبه مشبهة فلا يخفى لقدمها واما القول بأنه لو كان الحال
على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر نفع كونه استخفا
بانس لا يبعد خفائه عن ابن عرفانه كان مستحبا وقع في بعض
الاحاديث ولم يكن سنة مستمرة حتى يبعد خفائه عن ابن عمر و
كيف لا يقال انه مذروب وقد امر به صلى الله عليه وسلم وفعله
الصحابه كما سترت واما ما روى محمد بن نصر وغيره من طريق
ابراهيم الخفي عن الخلفاء الاربعة أنهم كانوا لا يصلون لها فخصو
منقطع مع انه لم يكن فيه دليل على الكراهة وايضا قد عرفت
من حديث عقبه بن عامر ان عدم تنقله بها كان للشغل فليكن

الذي يوافق بعض الروايات

عدم التنقل بها من الخلفاء وللشغل ايضا وقد روى محمد بن نصر وغيره
من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص و
ابى بن كعب وابى الدرداء وابى موسى وغيرهم أنهم كانوا يصلون
عليها واما ما قال ابو بكر بن العربي اختلف فيها الصحابة ولم
يفعلها احد بعدهم فيرده ما قال محمد بن نصر وقد روي
عن جماعة من الصحابة وانا بعينهم أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل
المغرب ثم اخرج ذلك باسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن
ابى ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقبل والاعمش وعاصم بن
عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك وقد ذهب الى الاستحباب
الحسن البصري حين سئل عنها فقال حسنتين والله لم اراد
الله منها واحمد واسحق واصحاب الحديث وقال ابو حنيفة

كمال الدين ابن الهمام واقرة في البحر وفي السعاية فلو صدقنا ما جئت
لم يلزم منه تاخير المغرب لمكة البنية كما هو مقتضى تطبيق
الاحاديث بعضها ببعض اهـ هذا والله اعلم

فصل في سنة الحج بعد الزيادة قبل الحج **سنة الفجر بعد**
قد روى محمد بن ابراهيم عن نقيس بن عمر قال راى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لما ركعت
الركعتين التي قبلها فصليتها الآن فسكت رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخرجه ابو داود وابن ماجه وابن ابي شيبة في مصنفه و
احمد بن حنبل والدارقطني والحاكم واخرجه البيهقي بلفظ راى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان اصل ركعتين بعد الصبح الحديث والنزول

بلفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقامت الصلاة فصليت معه
الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني اصلي فقال
مهلا يا نقيس اصلوتان معا قلت يا رسول الله اني لما ركعت
ركعتي الفجر قال فلا اذن ومحمد بن ابراهيم وان لم يسمع عن نقيس
لكن قد جاء متصلا من رواية يحيى بن سعيد عن ابيه عن حدة
نقيس فيما اخرجه ابن حزيمة وابن حبان في صحيحهما انه صلى
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ولم يكن يركع ركعتي الفجر
فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فركع ركعتي الفجر وبول
الله صلى الله عليه وسلم فينظر اليه فلم يكن عليه واخرجه احمد بن
الدارقطني والحاكم وقال صحيح على شرطهما فقد ظهر من هذا
الحديث ان من لم يؤد الركعتين قبل الفجر فليصل بعده قبل طلوع الشمس

وأما ما روى أبو سعيد الخدري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا صلوة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلوة بعد
 العصر حتى تغيب الشمس اخرج البخاري ومسلم واللفظ للبخاري
 فالجواب عنه بوجهين الأول ان النخعي إنما هو من صلى عند طلوع الشمس
 وعند غروبها يدل عليه ما روى النسائي والبوداد باسناد حسن
 عن علي قال فلي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة بعد العصر
 الا ان تكون الشمس بيضاء وفاقية واخرج احمد عنه مرزوعا
 بنظ لا يصلي بعد العصر الا ان تكون الشمس بيضاء مرتفعة
 ويدل عليه ايضا ما اخرج البخاري في الحج من طريق عبد العزيز
 بن رافع قال رايت ابا الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر ان
 عائشة حدثته ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها الا

الا صلاهما وانما ينبغي ان النخعي إنما هو من التلوع المبذور وأما الصلوات
 المفروضة والمسنونات فلا يجوز صلوة الجبارة بعد العصر وبعد
 الصبح اذ لم يكن عند الغروب ولا عند الطلوع بان جماع واقتضاء
 صلى الله عليه وسلم السنة الرابعة بعد صلوة العصر قد اخرج الشيخان
 عن كريب ان ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الزهر
 ارسلوه الى عائشة رضي الله عنها فالتوا افرء عليها السلام من
 جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر وتلها انا اجزنا انك فصلها
 وقد بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم فلي عنها وقال ابن عباس و
 كنت اضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها قال كريب قد علمت
 على عائشة رضي الله عنها فبلغتها ما ارسلوني به فقالت سل
 ام سلمة فخرجت اليهم فاجبرتهم بقولها فردوني الى ام سلمة

بمثل ما رسلوني به الى عائشة فقالت ام سلمة سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم ينهى عنها ثم رايته يعطيها حين صلى العصر ثم
دخل على وعندي نسوة من بني حرام من الانصار فارسلت اليه
الجارية فقلت قومي بجنبه فولى له تقول لك ام سلمة يا رسول الله
تنهى عن هاتين واراكن نصليها فان اشار بيده فاستأخري عنه
ففعلت الجارية فاستأخريه فاستأخريه عنه فلما انصرف قال
بالنبة ابي امية سألت عن الركعتين بعد العصر وانه انما ينام من
عبد العيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ففهاها ناك
وما زاد احد والطي وبن عن حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس
عن ذكوان عن ام سلمة قلت يا رسول الله ان تقضيها اذا فاتا
قال لا فنيه حماد بن سلمة قال الخلف في التفریب حماد بن سلمة

بن دينار البصري ابو سلمة ثقة عابدا ثبت الناس في ثابت وغير
حفظه بأحز من كبار الثامنة فلا تخلو هذه الزيادة من الوهم
لان رواية الصحيح انها هي اذا كانت عن ثابت لامن غيره وفي
حديث ام سلمة رواية حماد بن سلمة فيه عن الازرق بن قيس
ولقد اضعفها المافظ والبيهقي وغيرهما مع ان حماد بن سلمة نفرد
بجدة الزيادة ولم يتابعها احد من كان في تلك الطبقة التي حماد
بن سلمة فيها وهي طبقة السباع التابعين كعمرو في الصحيحين وسنن
ابي داود وكعب بن عبيد الله بن موسى الطحاوي وكعمر بن راشد البصري
في النسائي وعبد الرزاق وكوكيع بن الجراح في النسائي وكحمد بن
عبد الله في مسند احمد وكعب بن حميد في مسند احمد وكشعبة
بن الحجاج في مسند احمد وكسفیان في الطحاوي وكابي اسامة

في الطحاوي ومعاذ بن معاذ بن نصر البصري في النسائي فهو لا
كلهم لم يذكر هذه الزيادة في رواية حماد بن سلمة في موضع
منهم يدل على خطأ تلك الزيادة وعلى وجه في تلك الرواية
وأما القول بقبول زيادة الثقة فليس بمطلق بل هو مقيد بما لم
تفع منافئة لرواية من هو وثق منه كما في شرح الخبئة وغيره
فحماد بن سلمة والناس ثقة فمحمّد بن الحارث أو ثق منه قال المافظ
في التزيين عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري البواب ثقة
فقيه حافظ من السابقة وقال في ترجمة حماد هو حماد بن سلمة
بن دينار البصري ثقة عابد أثبت الناس في ثابت تغير حفظه
بأضرة من كبار الثامنة وقال الذهبي في معتمده ميز أنه فاعل
العبارة في الرواة المقبولين ثبت حجة وثبت حافظ وثقة

متقن ثقة نصدوق ثبت أن عمرو بن الحارث أو ثق منه
حماد على أن عمرو قد تابعه وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ عابد
ومعمر بن راشد وغيرهما كما تقدم فإذا أقرنا لك ذلك فخصص
رواية عمرو بن الحارث لها ترجيح وقوة ورواية حماد بن سلمة
التي فيها تلك الزيادة هي المرجوحة هذا والله أعلم

كرهية السنن حين الشروع في الإقامة وبعد ها

قد أخرج مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان في حديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلوة إلا
المكتوبة وزاد ابن عدي في هذا الحديث قبل يا رسول الله ولا ركعتي
العجزة قال ولا ركعتي العجزة قال المافظ ابن حجر إسناده حسن وقد
أخرج أحمد والطحاوي من وجه آخر منه بنحو فلا صلوة إلا التي

اُتِمَّتْ وَقَدْ أُخْرِجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ اُتِمَّتِ الصَّلَاةُ فَجَاءَ
رَجُلٌ مِنْ رُكُوعَيْنِ فَقَالَ ابْنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اُتِمَّتِ الصَّلَاةُ
فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ وَقَدْ أُخْرِجَ الْجُبَّارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي
بَكِينَةَ قَالَ مَرَّ ابْنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ وَقَدْ اُتِمَّتِ الصَّلَاةُ
يُصَلِّي رُكُوعَيْنِ فَلَمَّا انْفَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَثَبَهُ
أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لَمْ يَرَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصُّبْحَ أَرْبَعًا وَقَدْ
أُخْرِجَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ رَابِعًا مَاجِدَةً وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْحَسٍ قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ فَصَلَّى رُكُوعَيْنِ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ دَخَلَ
رَحِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا سَلَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ يَا لَهْ ذَا بَايَ الصَّلَاةَيْنِ اُعْتَدْتُ ابْصُلُوكَ وَهَذَا ابْصُلُوكَ

مَنَاوَذَةً وَقَدْ أُخْرِجَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَ كُنْتُ أَصِلُو
أَخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ فِي الْإِقَامَةِ فَخَذَّ بِنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
الْقَتْلُ الصُّبْحَ أَرْبَعًا قَالَ أَبُو الْعَيْمِ فِي أَعْلَمِ الْمَرْفُوعِينَ حَدِيثٌ جَدِيدٌ لَأَسْنَا
وَأُخْرِجَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظٍ اُتِمَّتِ الصَّلَاةُ فَفَتَحَ أَصْلَى الرُّكُوعَيْنِ فَخَذَّ بِنِ
الْحَدِيثِ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَقَدْ أُخْرِجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ أَبِي حَسَنٍ
الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي رُكُوعَيْنِ الْغَدَاةَ
حِينَ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ يَقِيمُ فَعَمَزَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكْبَةً وَقَالَ لَا
كَانَ هَذَا بَلْ هَذَا قَالَ الْعَرَفِيُّ وَاسْنَادُهُ جَيِّدٌ فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَمُتُّ
عَلَى كَرَاهَةِ شُرُوعِ السَّنَةِ حَالِ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا سَوَاءٌ كَانَتْ السَّنَةُ
رُكُوعَيْنِ الْفَجْرِ أَوْ غَيْرَهَا وَلَوْ كَانَتْ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ كَمَا فَهَمْتُ مِنْ حَدِيثِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْحَسٍ وَبَطُلَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ صَلَّوْا فِي الصُّبْحِ

لا فضل بينهم وبين المصلين بالجماعة فلذلك زجرهم النبي صلى
الله عليه وسلم واجتج بالاحاديث الواردة بالامر بالفصل
بين الفرض والنفل وكذا بطل قول من خص سنة الفجر من عموم
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة
لانزود النهي الصريح في اداء سنة الفجر عند اقامة الصلوة
من غير احتمال ولا تاويل كما عرفت من حديث ابن بكينة و
عبد الله بن سرجس وابن عباس وابي موسى الاشعري رضي
الله عنهم واما ما روى البهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة الا ركعتي الفجر
اخرجه البيهقي ففيه عباد بن كثير الثقفى البصري العابد المجاور
بككة قال الحافظ ابن حجر في التقریب مترك قال احمد روى احاديث

كذب مع انه يارض هذه الزيادة ما مر من زيادة ابن عدي قيل يا
رسول الله ولا ركعتي الفجر قال لا ركعتي الفجر واما ما روى ابن ابي
شعبة في مصنفه عن حارثة بن مسرفة ان ابن مسعود واباموسى
خرجا من عند سعيد بن العاص فاقيمت الصلوة فركع ابن مسعود ركعتين
ثم دخل مع القوم في الصلوة واما ابو موسى فدخل في الصف وما روى
عن عبد الله بن ابي موسى عن ابيه دعا سعيد بن العاص اباموسى و
خديفة وابن مسعود قبل ان يصل العداة فلما خرجوا من عند اقيمت
الصلوة فجلس عبد الله بن مسعود الى اسطوانة من المسجد فجلس
الركعتين ثم دخل المسجد ودخل في الصلوة وما روى عن ابن مغلل قال
دخلت المسجد في صلوة العداة مع ابن عمر وابي عباس والامام يعلى
فاما ابن عمر فدخل في الصف واما ابن عباس فعلى ركعتين ثم دخل

مع الامام فلما سلم الامام قد ابرأ من مكانه حتى طلعت الشمس فقام
فرك ركبتين وماروي عن محمد بن كعب خراج ابن عمر عن بنته فثبت
صلوة العجج فرك ركبتين قبل ان يدخل المسجد وهو في الطريق
ثم دخل المسجد ف صلى العجج مع الناس وماروي عن ابي الدرداء انه
كان يدخل المسجد والناس معفوف في صلوة النحر فيصلي الركبتين
في ناحية ثم يدخل مع القوم في الصلوة اخرج هذا الاثر الطيبي
فالجواب ان هذه الاحاديث مرفوعة كنف اشرك بها قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم بفعل احد لا تعرف دليله وقد ثبت لنا من
حديث ابي هريرة وابن جينة وعبد الله بن سرجس وابي موسى
الاشعري قال البهقي في المرفوعة واذا ثبت الحديث عن النبي صلى
عليه وسلم فلا حجة في فعل احد بعده ا قال ابن حجر في فتح الباري

قال ابن عبد البر وغيره الحجة عند استباح السنة فمن ادلى بها فقد
افلح وشرك الشغل عند اقامة الصلوة وشاركها بعد قضاء الغرض
اقرب الى اتباع السنة ويتايد ذلك من حيث المعنى بان قوله في
الاقامة حي على الصلوة معناه هلموا الى الصلوة اي التي تقيم لها فاسد
الناس بامثال هذا الامر من لم يتشغل عنه بغيره وانه علم ا
واما من شرع في النافلة قبل الاقامة فعيل يقطع ويترك ولا يصح
لعوم قوله صلى الله عليه وسلم ولا يتطلوا عا لكم قال الفاضل ابو الحسن السدي في فتح
الودود حاشيته سنن ابي داود فلا ينبغي الاشتغال لمن حضر الاقامة
الا المكتوبة ثم انهي متوجه الى الشرع في غير تلك المكتوبة لمن عليه
تلك المكتوبة واما انما المشروعة قبل الاقامة فمفرد لا اختيار
فله يستعمله النهي وكذا الشرع خلف الامام في النافلة لمن ادلى

المكتوبة قبل ذلك فلا ينافي في الحديث ما سبق من الاذن في الشروع
في الصلاة خلف الامام لم يرد العرض اهـ هذا والله اعلم

عدم فرضية الترتيب وعدم وجوبه

قد روى انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يني صلوة
فليصل اذا ذكر لا كفارة لها الا ذلك اقم الصلوة لذكرى اضربه
الشيخان ففي هذا الحديث حجة على من قال ان مره ذكر بعد ان صلى
صلوة انه لم يصل التي قبلها فانه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان
صلاها مرعاة للترتيب فانه استفيد من الخبر في قوله لا كفارة
لها الا ذلك ان لا يجب غيرها لاحتكا في التعليق المجد وقد استدلل
صحاب الهداية وغيره لمذهبننا بما رواه الدارقطني ثم البيهقي في
سننهما عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي

صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلوة فاذ افترغ فليعد
التي نسي ثم ليعيد التي صلاها مع الامام واستدل من يرى وجوب
الترتيب ايضا بقوله عليه السلام لا صلوة لمن عليه صلوة قال ابو بكر
هو باطل وتاوله جماعة على معنى لا صلاة لمن عليه فرضية وقال ابن
الجوزي هذا السمع على المسند الناس وما عرفنا له اصلا كذلك في
عمدة القاري شرح صحيح البخاري ولا بن الهمام في فتح القدير في
هذا المبحث تحقيقات نفيسة ملففها ترجيح قول الشافعي
وكون ما ذهب اليه اصحابنا وغيرهم من اشتراط اداء القضاء قبل
الاداء لصحة الاداء عند سعة الوقت والتذكر مستلزما لا ثبات
شرط القطع به بطني المستلزم بالزيادة بخبر الواحد على الفاطم
وهو حذوف ما تعرض في اصولهم وقال ابن نجيم المصري صاحب البحر

الرائث شرح كثر الدلائل وغيره في كتابه فتح الغفار بشرح المنار
قول اصحابنا بان الترتيب واجب بوث الجواز بعونه مشكل
جدا ولا دليل عليه تمامه في فتح القدير ١٠ وفي فتح القدير
هذا كله بعد ثبوت ذلك القاطع ومعرفة شخصه ولم يعينوه و
الاجماع منتف إذ ما لك واصحابنا لم يقولوا بعبارة الوقتية اذا
قدمت مطلقا فلا اجماع ويمكن كونه حديث امامه جبريل حينئذ
الوقت ما بين هذين بناء على انه مؤخر او مشهور وحكمه حكم
المؤخر في تعيين مطلق الكتاب به وج منتف الدليل وجوب
تقديم الفاشة دون فساد الوقتية لو لم تقدم فان لم يفعل الله
لترك مقتضى خبر الواحد كترك الفاشة سراة ودعوى من ادعى
انه خبر الترتيب مشهور مردود بان المذهب في رفعه بين

المحدثين ثابت فضلا عن شهرته الا ترى ان المذهب تقدم الوقتية
عند صنق الوقت ولو كان مشهورا عندهم لقدموا الفاشة مطلقا
لجواز تعيين الكتاب فضلا عن غيره بالجبر المشهور فيكون الخلاف
جواز الوقتية في كل وقت بعيد ابدى الفاشة لكن هذا احداث
قول ثالث لان الثابت قائل بان قائل بالاستصحاب وقائل بالوجوب
على الوجه الذي تقدم فجعله للوجوب على ما ذكرنا احداث قول ثالث
وهو لا يجوز فاذا امتنع احوال ظاهر من الوجوب لزوم حمله على الترتيب
ونفس الامتناع لاحداث هو القرينة العارضة الى الترتيب فظهر
لهذا البحث اولوية قول الشافعي وغيره من العالمين بالاستصحاب
وهو محمل فعله عليه الصلوة والسلام الترتيب في القضاء يوم الخندق
لان مجرد الفعل لا يستلزم كونه المعين لجواز كونه الاولى ١٠

قيل له يا رسول الله احدث في الصلوة شئ قال وما ذاك قالوا
 صليت كذا وكذا قال فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد
 سجدتين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال انه لو حدث في
 الصلوة شئ انبأكم به ولكن انما انا بشر مثلكم انسي كما
 تنسون فاذا نسيت فاذكروني واذا شك احدكم في صلوة
 فليخبر اصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين اخرجهما
 الشيخان وقد روى عبد الله بن مالك بن بكينة وقال ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم
 يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه
 كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم ثم سلم اخرج به
 البخاري وقد روى عمران بن حصير رضي الله عنه ان النبي صلى

عليه وسلم صلى لهم فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم اخرج به
 ابو داود وابن حبان والترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال
 صحيح على شرط الشيخين فقد ثبت من مجموع هذه الاحاديث ان النقص
 لا يغير الا بالسجدتين وليس الواجب الا هاتين السجدتين والالتزام
 بعد السجدتين بدون التشهد او معه مخد امر جائز لا دخل له في
 اجبا لنقصان الصلوة في المصنفين دريما يعني في حديث ذي
 الديدية تشهد وسلام برائى سجد سجدتين ومذهب جمهورهم
 ست كه بعد سجد سجدتين تشهد وتسليم غيب والله اعلم اه وهذا ما علم

عروة السجدة في الركعتين حتى تسلمت قائما

قد روى المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اذا شك احدكم فقام في الركعتين فاستتم قائما

فليتم ولا يعود وليسجد سجدتين فان لم يستتم قائما فليجلس
رواه ابو داود وابن ماجة والدارقطني والخطيب وفي سند هذا
الحديث وكان جابر الجعفي لكن لم يتفقوا على تصحيحه فقد وثقه
شعبة وسفيان الثوري وقال دعي ما شككتم في سبئي فلا شكوا
ان جابر الجعفي ثقة كذا في كتاب الترغيب والترهيب للذهبي
ولا يخفى ان هذا الحديث فيه عوده ما لم يستتم قائما وهو ظاهر المذهب
وهو لا يخفى وكذا في التبيين والبرهان وقال في الامداد و
استبنا متن مواهب الرحمن وشرح البرهان بصريح الحديث الذي
رويناه وهو ظاهر الرواية وفي الهداية والكنز ان كان الى العتود
اقرب عاد وان كان الى القيام اقرب لا يعود وذلك لان اصل
ان ما يقرب الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء المصروع وحريم البئر

وقربه الى العتود بان رفع اليديه من الارض وركبته عليها او ما لم
ينصب النصف الاسفل وصح في الكافي مكانه لم يتم اصلا والظاهر
الى القيام اقرب مكانه وقد قام وهو فرض قد تلبس به فلا يجوز
رفضه لاجل واجب وهذا التوفيل مردى عن ابي يوسف واختاره
مشايخ بخارا وارتضاه اصحاب المتون وقد جزم في المبسوط
ان ظاهر الرواية عوده ما لم يستتم قائما ولا يبدل عن ظاهر
الرواية كذا في طوابع الانوار شرح الدر المنار هذا والله اعلم

صلوة في اقل من اربعة برد

لم ار في المسافة التي يجب فيها قصر الصلوة حديثا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا ما رواه مسلم وابوداود عن يحيى بن يزيد
الحنايني قال سألت اسرا من ما لك عن قصر الصلوة فقال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسيرة ثلثة اميال او ثلثة فراسخ
صلى ركعتين ولبيحقي يحيى بن يزيد راويه عن انس قال
سالت انساً عن قصر الصلوة وكنت اخرج الى الكوفة يعني من البصرة
فاصلي ركعتين ركعتين حتى ارجع فقال انس فذكر الحديث فهذا
الحديث الصحيح الصحيح والله لم يصلح للاحتجاج في الحد بثلثة اميال
كما ذهب اليه اهل الظاهر لكونه مستكوا فيه الا انه يحتج به على
ثلثة فراسخ لكون ثلثة اميال مندرجة فيها لكن لم يذهب اليه هذا
الحديد احداً صلاً فلا يعمل بالحديد كما هو المزور والا ما رداه الازار ^{قطن}
وابنه ابي شيبة من طريق عبد الوهاب بن عباد عن ابيه وطاء
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اهل مكة
لا تقصروا الصلوة في ادنى من اربعة برد من مكة الى عسفان

فهو وان كان معمولاً على نحو اربعة ابن عمر وابن عباس كما سيحيى
الا ان فيه عبد الوهاب وهو متروك وكذا في الثوري كما في قريب
التحذير وبالجملة ان ما روي عنه صلى الله عليه وسلم ان كان صحيحاً
فهو غير معمول به وان كان معمولاً به فهو غير صحيح فينبغي ان يرجع
الى آثار الصحابة فاذا روينا في البخاري تعليقاً عن ابن عمر وابن عباس
كانا يتصران في اربعة برد وقد وصله ابن المنذر من رواية يزيد
بن ابي جبيب عن عطاء عن ابي رباح ان ابن عمر وابن عباس كانا
يصليان ركعتين ويفطران في اربعة برد فما فوق ذلك فهذا
صريح في ان لا يتصر من دون اربعة برد ومن ثم اذا سافر ابن عمر
رضي الله تعالى عنه البريد لا يتصر الصلوة كما في موطأ مالك فلا
يعارضه ما روي ابن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب

سمعت ابن عمر يقول اني لاسافر الساعة من النجاشة فاقصر
وقال الثوري سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول لو
خرجت ميلا قصرت الصلوة قال الحافظ اسناد كل منهما صحيح
وذلك من وجهين احدهما انهما لم يصريحا في كون هذه
المسافة غاية القصر بل يحتمل ان يكون مسافة يبتدئ فيها القصر
وثانيهما انه لو سلم صراحتهم فقول الحافظ يجوز ان القصر فيما دون
اربعة برد وذاك يمنع فوجب ان يعمل على ما يمنع ليكون العمل
عليه عمل على الامر المستيقن ولهذا يقدم المنع على الاباحة ولا يعارض
ماروس ما ذكر عن سالم ان عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرة
اليوم السام وماروس عبد الرزاق عن ابن عباس قال لا تقصروا
الصلوة الا في اليوم ولا تقصروا فيما دون اليوم ولا في اية

من وجه آخر صحيح عنه قال تقصر الصلوة في مسيرة يوم وليلة لان
مسافة اربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة كما في الفتح والمراد
من اليوم هو اليوم مع الليلة كما وقع في رواية ابن ابي شيبه واما
ماروس من فعلها بقصر الصلوة على مسافة بعيدة تزيد على اربعة
برد فليس فيه محالة وهو ظاهر فانه لا نزاع في القصر فيما يزيد
على اربعة برد واما ماروس في كتابه الا نأر عن علي بن ربيعة قال
سألت ابن عمر انكم تقصر الصلوة قال تعرف السويداء قلت لا
وكن قد سمعت بها قال هي ثلث ليال نواصل فاذا خرجنا اليها
قصرنا الصلوة فلا يساوي ماروس ابنه سالم عنه انه كان
يقصر في مسيرة اليوم التام كما مر وعامة عن ابن دينار عنه ما مر
من عطاء عنه فان رواية هذه الرواية عن ابن عمر اكثر منع

كونها موافقة لما روي عن ابن عباس وان سلم يتساوى بها فالعمل
على ما روي عن ابن عباس وليعلم هناك ان ما ذكره اصحابنا من
ان ادنى ما يقصر فيه الصلوة هو مسيرة ثلثة ايام من اقصر ايام
السنة من الصبح الى الزوال مضى وموافق لما اخرنا من اربعة برد
ولا تخالف بينهما لان البرد هو اربعة فراسخ والفرسخ هو ثلثة
اميال والميل على ما قال النووي ستة آلاف ذراع والذراع
اربعة وعشرون اصبعاً معترضة معتدلة والا صبح سنة شتيراً
معترضة معتدلة * وقال الخافض هذا الذي قاله هو الاشهر
فعلى هذا اربعة برد يكون ثمانية واربعين ميلاً ويعلم كل احد
انها تقطع في ثلثة ايام تليكن هو المعتمد هذا والله اعلم
هذه الجمعة في ان ... في اقامة الجمعة

فما فترض الله تعالى علينا الجمعة بنص كلامه اذ الودي للصلوة من
يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ولم يقيد بكلمة دون مكان فهو
كما في فتح القدير يفيد الافتراض على العموم في الامكنة * وقد اخرج
ابن ابي شيبة وصححه ابن خزيمة من طريق ابي رافع عن ابي هريرة
عن عمر انه كتب الى اهل البحرين ان جمعوا حيث ما كنتم فلا يجوز لتقييد
الآية بخبر لا جمعة ولا شروق ولا صلاة فطر ولا اضحى الا في مصر
جامع او مدينة عظيمة اخرج ابن ابي شيبة وصححه ابن خزيمة وعند
عبد الرزاق عنه لا شروق ولا جمعة الا في مصر جامع وهو موقوف
في حكم المرفوع بدليل ان كتاب الله يفيد الافتراض على العموم في
الامكنة فاقد الله تعالى فيه في بعض الاماكن لا يكون الا من سماع
وذلك لانه خبر الواحد وتقييد الكتاب باخبار الاحاد لا يجوز

اذ هو زيادة على الكتاب فان قلت ان المصير شرط للجمعة وزيادة
الشرط على الكتاب المطلق بخبر الواحد جائزة في النهاية جازان
ثبت الشرط لانه احط بخبر الواحد ولا يثبت به الركن قلت
رده ابن الهمام حيث قال في باب قضاء الغواصة ولا يخفى ان اثبات
شرط المطلق في الصلة من غير الزيادة بخبر الواحد على ان طع المطلق
تقييد المطلق في الصلة به على ما لا يخفى على من له ادنى تأمل في الاصول
فلا يجوز هـ فان قلت آخذ من فتح القدير ان قوله تعالى فاسعوا
الى ذكر الله ليس على اطلاقه انفا فابين الامة اذ لا يجوز انفا منها
في البراري اجماعا ولا في كل قرية عند بل بشرط ان لا يظعن
اهلها عنها صيفا ولا شتاء وكان خصوص المكان مراد فيها
اجماعا فقد راى القرنية الخاصة وقد رانا المصير وهو اول الحديث علي

قلت ان اراد هذا القائل ان الآية قد خصصت منها البراري
بالاجماع فصارت ظنية فيما بقي فجاز تخصيصها بخبر الواحد ثانيا
كما قال ابن الهمام في بحث فردة الغائقة خلف الامام ان مدرك
الركوع خصص من آية فافروا ما يسير من القرآن بالاجماع فصارت
ظنية فجاز لنا ان نخصصها ثانيا بحديث فردة الامام فرده له
فغير صحيح لان التخصيص بالاجماع تخصيص بمنفصل وقد تقرر في
الاصول ان مثل هذا التخصيص لا يفيد الظنية وكيف يقال بذلك
لانها لو صارت ظنية فيما بقي تكلف يثبت فرضية الجمعة
في المصير لان الفرض لا يثبت الا بالقاطع وان كان مراد ذلك
القائل انه لما كان حصر المكان مرادا بالاجماع صارت الآية
مجملة فجاز بياؤها بخبر الواحد وثبت به شرطية المصير فتبرمج

النية فانه لما خصصت منها البراري بالاجماع لا تكون الآية مجملة
بجملة هذا التخصيص فانه لو وسع هذا الباب لصار كثير من
الدولة التي خصص منها البعض مجملة ولم يقل به احد نعم لو ثبت
بسنده صحيح الغم اجمعوا في وقت واحد بعد تخصيصهم البراري ان
يراد منها بعض الامكنة لزم المرام ودونه جمع الغمام بل قد اخرج
البيهقي عن لبيب بن سعد قال كل مدينة او قرية فيها جماعة امرؤ
بالجمعة فان اصل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان
بارمها وفيها رجال من الصحابة وقد اخرج عبد الرزاق باسناد
صحيح عن ابن عمر انه كان يرى اهل المدينة بين مكة والمدينة
يجمعون فلا يسيب عليهم **ابن ابي شيبة** ان في
الجمعة تكون جماعة عظيمة تجتمع فيها الحواضر والعوام والامامة

امير يرغب فيه كل احد فيقع الشناخ في الامامة فلا يمكن اقامته الجمعة
لا لخم لا لصلوة منفردا ولا يجوز لهم ذلك فيجب شرطية الامام
لدفع هذا الشناخ في الهداية لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امر
السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المازعة في التمدد والتقديم
وقد تقع في غيره فلا بد منه تنجما لامرها **p** فاذا ثبت هذا الشرط
ثبت شرط المصير ضرورة ايضا فان وجود الامام واقامته لا يفتقر
بدون المصير ومن هنا جاء التوثيق بين تعريفات المصير كلها
فان الغرض من كل منها ان يقرر موضع يقيم الامام فيه فعرف
كل بما غلب على ظنه ان الامام يقيم في هذه القرية دون هذه
والقرية الجاهل ما هو ظاهر الرواية وهو موضع له امير وقاض
ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وكذا اجاء التوثيق بين الآثار

فان من شرط المصركلي نظر الى ان الامام الذي يدفع به النزاع
لا يكون الا في المصرومن لم يشترط نظر الى دفع النزاع نفسه
فقال جمعا حيث ما كنتم وبهذا ظهر مما قال الشوكاني في ينيل
الاوطار والاجتماع فيه يعني في اثر علي مسرح فلا ينتهض للاجتماع
ام خلاصة المرام في هذا المعام ان الفرض الاصيل دفع المنازع
لا وجود الامام والمصير بعينهما فانه لا دخل للشخص والمكان للعبادة
وهو ظاهر كذلك في الدير المختار من المذود والعين شرح الكنترف
القضاة قد روى عبد الرزاق ان عريبه عبد العزيز كان مشبه يا
بالسويدياء في امارته على الجواز فحضرت الجمعة فهيئ له مجلسا
من البطحاء فمأذن بالصلوة فخرج فخطب وصلى ركعتين وجهر
وقال ان الامام جمع حيث كان وقد قال الامام محمد بن عبد شطبة

المصر كل موضع مصره الامام فهو مصر كما في الشيبين وفي الفخرناشي
وان قل وصغر وفي خزائن الفوائد عن الامام محمد اذا اجتمع
الناس على رجل يجمع لهم جازم واما هذا الزمان فزمان جهل
وطغيان يطلبون الرياسة في امور الدنيا لا في امور الدين كما كان
الامر بالعكس في الازمنة الماضية فلا حاجة الى السلطان واذنه
ولهذا قال الامام محمد كما سلف عن خزائن الفوائد اذا اجتمع الناس
على رجل يجمع لهم جازم قال الشيخ رفيع الدين بن ولي الله المحدث
الدعوى ان اهل المرتبة واركاب الدولة كانوا يتنازعون فيها
في القرون الماضية فاما اليوم بل فيما قبل من الازمنة الكثيرة
فلا يتنازعون الا في امور الدنيا والرياسة فلا حاجة الى السلطان
واذنه ام معا. فان قلت قد ظهر من تقريرك هذا ان الجمعة

تجوز في كل الامكنة لكن بشرط دفع التنازع فكيف لم يصل الجمعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرفات قلت انه واقعة حال
فجاز ان يكون عدم تحميصه صلى الله عليه وسلم كان للنفسك
لا لكونها صراخ وجود هذا الاحتمال لا يتم به الاستدلال
اذا عرفت هذا فلا شك في صحة الجمعة في هذه البلدان فلاحاً
الى آخر النظر بعدها كما عرفت عند العوام والله اعلم بحقيقة المرام

البدعات حال الخطبة

قد عرفت في زماننا في بلادنا بدعات حال الخطبة ولم يرشئ
منها ثبت فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولا قول احد من
الصعابة ولا نعلم من الخطيب ينزل في الخطبة الثانية
الى درجة سفلى من درجات المنبر ثم يعود وقد صرح بكونه

بدعة صاحب رد المحتار فقلنا عن ابن حجر ومنها انه اذا صعد على
المنبر رفع يديه ثم بشرع في الخطبة ومنها اذا اتم الخطبة رفع
يديه ايضاً نعم اذا سئل الخطيب ان يدعو جاز له الدعاء برفع
اليدين كما في الحديث ومنها ان المستمعين للخطبة يضعون اليادين
تحت السرة في الخطبة الاولى وفي الثانية يضعون على الركب
وكيف لا يقال ان هذا الامر بدعة اذ لو كان سنة لمقتل النبي ولو
آحاداً ولم يفعل اجلة الصحابة الاحباء قال تدوة المحدثين و
والفقهاء من المناابلة صاحب كتاب المغني روى يعلى بن شداد
بن اوس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فاذا
جل من في المسجد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائتهم
محتبين والامام خطب ومغله ابن عمر وانس رضي الله تعالى عنهم

ولم نعرف لهم مخالفا فصارا جماعا ١١ هذا والله اعلم

قرة الفاتحة في صلاة الجنازة

قد جاءت الاخبار والآثار في قرة الفاتحة بعد الكبيرة الاولى في صلاة الجنازة وثبت الاختلاف من الصحابة في فعلها وتركها ولهذا الاختلاف ترى الائمة وقع فيهم الاختلاف والارجح هو القرة على وجه الاستحباب والسنية قد اخرج البخاري في صحيحه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال ليعلوا الائمة ومن المعلوم ان قول الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الأكثر ولا يقال بركنية الفاتحة ووجوبها مستدل بجديد لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لاننا نقول انها ليست صلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار للميت ولهذا ليس فيها اركان الصلوة مع ان

الصلوة لا تجوز بدونها من الركوع والسجود وغيرهما مع ان ابن مسعود قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا في الصلوة على الجنازة دعاء ولا قرة كبيرة ما كبر الامام واختر من الدعاء اطيبه اورده الشريفي في رسالته في هذا الباب لكن لم يعزو الى احدهم المخرجين ولا استدل بان ابن مسعود هذا على كراهة فزعمنا انه لا يفيد ما بل منه نفي التوقيت مع ان ابن مسعود مرفوع فيها كما نقل عنه ابن المذر ومثرو عنها كما في عمدة القاري والروابي اذ فصل بخلاف ما روى يقيين سقط العمل به واما التاويل بان القرة بفاتحة الكتاب ما كان الا بنية الدعاء فلا يخفى ضعفه فان اختلاف النية امر باطن لا يطلع عليه احد الايمان ما نوى فكيف تحمل قرة الفاتحة على نية الدعاء واما الاستدلال على منع القرة بحديث ابي هريرة مرفوعا اذا صليتم على الميت فاخلصوا له الدعاء

رواه ابو داود وصححه ابن حبان فضعيف ايضا لانه ليس فيه منع الرقعة
بل فيه الاكثار بالدعاء والا خلاصا لبسجباب واما ما استدلال الطحاوي
على ترك الرقعة في الاولى تركها في باقي التكبيرات وبترك التسليم قال
ولعل رقعة من رقعة الفاتحة من الصلابة كان على وجه الدعاء لا على وجه
التلاوة وقوله الفاتحة يحتمل ان يريد ان الدعاء سنة فعند اورد الحافظ
ابن حجر في فتح الباري ^{عليه السلام} من التقب وما يتضمن استدلاله من التعسف
فليس جع اليه قال المس شر بن لاي في حاشيته الدرر قوله لا فرق فيها
القول في الاولانية ان رقعة الفاتحة بنية الدعاء لا بأس به وان فرقها
بنية الرقعة لا يجوز ^ا قول في الجواز فيه فاعمل لاننا نينا في كثير من مواضع
الخلاص استحباب رعايته كعادة الوضوء من مسح الذكر والمدة فيكون
رعاية صحة الصلوة بقرعة الفاتحة على قصد القرآن كذلك بل اولى لان

الامام الشافعي يفرضها في الجبارة فاعمل ^ا وفي عدة الرعاية قوله خلافا
للشافعي فان عدة يفرع الفاتحة بعد التكبير الاولى وهو لا قوى دليل
وهو الذي احتاره الشر بن لاي من اصحابنا والى فيه رسالة ^{هـ} وفي
التعليق المجد قوله لا فرق على الجبارة ^ا قول يحتمل ان يكون نفيا للشرعية
المطلقة فيكون اشارة الى الكراهة به صرح كثير من اصحابنا المتأخرين حيث
قالوا يكره رقعة الفاتحة في صلوة الجبارة وقالوا الوتر هابنية الدعاء
لا بأس به ^ب ويحتمل ان يكون نفيا للزوم فلا يكون فيه نفى الجواز والله مال
حسن الشر بن لاي من متأخري اصحابنا حيث صنف رسالة سماها بالنظم
المستطاب حكم الرقعة في صلوة الجبارة بام الكتاب ورد بها على من ذكر
الكراهة بدلائل شافية وهذا هو الاولى لثبوت ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واصحابه ^ا وقال الفاضل محمد شاء الله الحق في الحديث

الباني يتي في وصيته وبعد تكبيره اول سورة فاتحه بهم بخوانند ۵۱
هذا آخر الكلام فيما قد ناه من النظام فقد جاء بحمد الله بحيث
 يتميز به الفشر عن الباب وارجو ان يتقبله الكلمة اول الباب
 ولا احاف عن صيروري في عرض السهام السفها اذ لم يخلص عنهم من
 سلف من الكلام فطنا منهم بانهم بالانكار من الانكار بعدون وهل يشي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولست انا مدعي بالصواب في كل امر
 وباب مع اعترافي بان التضيف امر رفيع المسالك وليس مثلي اهلا
 لذلك فان عثرتم بها الكلام على الزلة والخطا فاسدوا ذيل العفو
 الاصلاح فانه شجرة من ارندى برداء النعوى والصلاح والحمد لله على الاجتنام
 والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى آله العظام واصحابه
 الكرام ۵۰ ۵۱ ۵۲